كتاب " أسماء الله الحسنى"
للرضواني
ـ عرض ونقد ـ

تأليف

الدكتور رجب محمود خضر

مدرس العقيدة والفلسفة

بكلية أصول الدين بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام محمد خاتم النبيين ... ، وبعد:

فإن موضوع " أسماء الله الحسنى " أشرف موضوعات العقيدة ؛ لأنها تعرفنا بالله تعالى وصفاته الفريدة ..

ومنذ صغرنا وأهلونا يحرصون على تحفيظنا أسماء الله سبحانه ، التي تبدأ ب " هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس " وتنتهي ب " الرشيد الصبور "

فاستظهرنا هذه الأسماء ، وانطلقت ألسنتنا بها ثناء ودعاء ، وهكذا يفعل الآباء مع الأبناء ، جيلا بعد جيل ..

وقد قدر الله لى أن أكون من أبناء الأزهر الشريف ، تعلما وتعليما ، فعرفت أن هذه الأسماء التي حفظناها قد رواها الترمذي مرفوعة إلى الحبيب النبي ﷺ، وأن هذه الرواية هي أصح ما جاء في سرد الأسماء بإجماع العلماء ، وأن أغلب الشراح – في كتبهم – قد شرحوها ،وأن الأمة بالقبول قد تلقوها، وان العلماء اتفقوا – أو كادوا – على أن أسماءه تعالى ليست منحصرة في عدد معين ، وما جاء في الرواية فقصده مبين ..

وفي هذه الأيام : ظهر في السوق كتاب بعنوان " أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة " زعم فيه مؤلفه (الدكتور محمود عبد الرازق الرضواني) أن أسماء الله تعالى هي فقط تسعة وتسعون ، كما جاء في الحديث الذي أجمع على صحته المحدثون .

وأن الأسماء المذكورة في رواية الترمذي وغيره ليست من كلام النبي ﷺ وبيانه ، بل من جمع بعض الرواة الذين قاموا بإدراجها في حديثه .

وأن هؤلاء الرواة قد أخطأوا في جمعهم ؛ إذ اشتقوا لله أسماء – من الأفعال والصفات – باجتهادهم ،كما جمعوا أسماء وردت مضافة أو مقيدة في كتاب ربهم وسنة نبيهم .

ومن ثم أخطأت الأمة – علماء وعامة – لأكثر من ألف سنة ؛ إذ تلقت بالقبول هذه الأسماء ، وهي في الحقيقة ليست له .

ووزع الكتاب بأعداد وفيرة ، وملأت بلادنا نشرات قصيرة ، تحمل بزعمه الأسماء الصحيحة الجليلة ، وكتبت مقالات في الصحف الكبيرة ، تقول : مخالفات شرعية في أسماء الله الشهيرة ، وأجريت مقابلات – في الفضائيات – مع الدكتور صاحب ثورة التصحيح الكبيرة ؟ !!

وجاءني كثير من العوام يسألونني : ما رأيك في الأسماء الجديدة ؟ وهل حقا نحن نحفظ أسماء ليست من أسمائه تعالي؟!!

فجاءت هذه الدراسة لتجيب عن مثل هذه الأسئلة ، وقد اشتملت على مقدمة، ومبحثين ، وخاتمة :

تحدثت في المقدمة : عن سبب كتابتي في هذا الموضوع ، ومحتوياته ، ومنهجي في عرضه ..

وأما المبحث الأول : ففي وصف كتاب " أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة "

وأما المبحث الثاني : ففي الرد علي مزاعم الكتاب .

وأما الخاتمة : فذكرت فيها أهم نتائج البحث وتوصياته .

هذا وقد التزمت – كعادتي – الإيجاز في العرض والرد ؛ إلا فيما دعت الحاجة فيه إلى التطويل .

وراعيت بساطة العرض وسهولة الأسلوب، مع عمق الفكرة وإبراز العبرة.

وتتبعت جذور الآراء التي قالها المؤلف في مظانها ؛ ليتضح التجديد من التقليد، والزعم من الحقيقة.

هذا وبالله التوفيق !

كتبه : **رجب محمود خضر**

مدرس العقيدة والفلسفة

بكلية أصول الدين بالقاهرة

المبحث الأول

عرض موجز لكتاب

" أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة "

ألف الدكتور محمود عبد الرازق(1) كتابه المذكور ، وقدمه للقراء فى طبعته الأولى فى خمسة أجزاء:

الجزء الأول : إحصاء الأسماء الحسنى ..

الجزء الثانى : شرح الأسماء الحسنى..

---

(1) هو محمود عبده عبد الرازق علي الرضواني، من مواليد محافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية .

ـ التحق بالتعليم العام حتى حصل على الثانوية بالقسم العلمي،ثم التحق بكلية الهندسة، لكنه تركها من السنة الدراسية الأولى .....

ـ ثم التحق بكلية الدعوة بالمملكة العربية السعودية : فحصل على ليسانس الدعوة وأصول الدين سنة ١٤٠٧هـ .

ـ ثم نال درجتي (التخصص والعالمية) في العقيدة الإسلامية من كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ١٤١٩هـ [راجع المختصر في التعرف على أسماء الله الحسنى للدكتور/ محمد عبد الرازق الرضواني ص ٣٠ – دار الرضواني ، طبعة أولى ، توزيع مكتبة سلسبيل ـ القاهرة ٢٠٠٥م] .

ـ وهو من المنتمين إلى مدرسة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (الوهابية) .

الجزء الثالث : دلالة الأسماء الحسنى على أوصاف الكمال ..

الجزء الرابع : كيفية الدعاء بالأسماء الحسنى دعاء مسألة .

الجزء الخامس : كيفية الدعاء بالأسماء الحسنى دعاء عبادة .

والذى يهمنا من هذا الكتاب هو الجزء الأول (الإحصاء) ؛ إذ هو محل الإثارة فيه .

* * *

وصف الجزء الأول :

تضمن هذا الجزء أربعة مباحث :

المبحث الأول : العلة فى النص على تسعة وتسعين اسماً .

تحدث المؤلف فيه عن " الأسماء الحسنى" من حيث التوقيف أو الاجتهاد؟ وانتهى إلى أنها توقيفية لامجال للعقل فيها .. ومن ثم يجب الوقوف على ما جاء فى الكتاب والسنة [١] .

ثم تحدث عن إحصاء الأسماء الحسنى ، وخلص إلى أن الأسماء التى نعرف الله بها إلى عباده فى كتابه وفى سنة رسوله – ﷺ – هى فقط تسعة وتسعون اسماً ، كما ذكر النبى عليه الصلاة والسلام ..وأن جملة أسمائه تعالى الكلية تعد من الأمور الغيبية التى استأثر الله بها، وهذا بنظره معنى قوله عليه الصلاة السلام : (أو استأثرت به فى علم الغيب عندك) [٢]

١) انظر الجزء الأول (الإحصاء)ص ٩ - ١٠.

٢) جزء من حديث صحيح ، أخرجه أحمد فى مسنده ، من حديث ابن مسعود ،

ومن ثم فلا تعارض بين الحديثين ؛ إذ الأول يتحدث عن الأسماء المذكورة فى الكتاب والسنة ، بينما يتحدث الآخر عن جملة أسمائه تعالى.. [١] .

المبحث الثاني : شروط أو ضوابط إحصاء الأسماء الحسنى .

وفيه يزعم المؤلف أنه بعد بحث طويل فى استخراج الضوابط العلمية والشروط المنهجية لإحصاء الأسماء الإلهية ، تمكن من حصرها فى خمسة شروط لازمة لكل اسم من الأسماء الحسنى ، وهى كالتالي :

الشرط الأول : أن يرد الاسم نصاً في الكتاب أو السنة .

وهذا الشرط مأخوذ ، بنظره ، من قوله تعالي : { وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} [الأعراف : ١٨٠]

ووجه الدلالة : أن " لفظ الأسماء يدل علي أن الأسماء الحسني معهودة وموجودة، فالألف واللام هنا للعهد"[٢]

ويزعم المؤلف أن الإمام ابن تيمية ذكر هذا الشرط بقوله : " الأسماء الحسني المعروفة هي التي وردت في الكتاب والسنة " [٣]

الشرط الثاني : أن يرد النص مراداً به العلمية ومتميزاً بعلامات الاسمية [٤]

وهو مأخوذ أيضاً من قوله سبحانه: { وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا } [الأعراف : ١٨٠]

يقول المؤلف : " ومعني الدعاء أن تدخل عليها أداة النداء سواء كانت ظاهرة أو مضمرة ، والنداء من علامات الاسمية ، فلابد أن تتحقق في الأسماء علامات الاسم اللغوية . وقد

(٣٧١٢) ، وابن حبان في صحيحه (٩٧٢) ، والحاكم في المستدرك (١٨٧٧).

١) انظر الأسماء الحسني ١/ ١٢.

٢) المصدر السابق ١/ ٢٤ .

٣) شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية ص ٥ ، وانظر الأسماء الحسني ١/ ٢٤.

٤) أي التي جمعها ابن مالك في قوله : بالجر والتنوين والندا وأل:ومسند للاسم تمييز حصل.

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الشرط في قوله : (الأسماء الحسني المعروفة هي التي يدعي الله بها) "[1].

وبناء علي هذين الشرطين رفض الدكتور المؤلف أسماء كثيرة ، عدها العلماء أسماء لله ، كالمعز المذل ، والخافض الرافع ، والضار النافع ... ، رفضها بحجة أنها لم ترد نصاً في القرآن أو السنة ، وإنما اشتقها العلماء من أفعال أو أوصاف أضيفت إلى الله تعالى فيهما ..

وهنا يهاجم المؤلف علماء الإسلام ، لأنهم "جعلوا المرجعية في علمية الاسم إلي أنفسهم وليس إلي النص الثابت في الكتاب والسنة ، وهذا يعارض ما اتفق عليه السلف في كون الأسماء الحسني توقيفية . " [2] هكذا قال !!

الشرط الثالث :أن يرد الاسم علي سبيل الإطلاق دون تقييد ظاهر أو إضافة مقترنة.

وهذا الشرط مأخوذ كذلك من قوله سبحانه : { وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا } [الأعراف : ١٨٠] أي البالغة مطلق الحسن بلا قيد ، والإضافة والتقييد يحدان من إطلاق الحسن والكمال علي الله تعالي[3]

وللمرة الثالثة يزعم الدكتور أن ابن تيمية أشار إلي هذا الشرط ، بقوله: "الأسماء الحسني المعروفة هي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها " [4]

وعلي ذلك فالأسماء المقيدة والمضافة ، كمالك الملك ورب العالمين وذي الجلال والإكرام ، والمستعان والحفي والوالي ، ومقلب القلوب

١) شرح العقيدة الأصفهانية ص ٧ ، الأسماء الحسني ١/ ٢٤ .

٢) الأسماء الحسني ١/ ٣٠ .

٣) انظر نفس المصدر ١/٣٤

٤) شرح الأصفهانية ص ٧ ، وانظر المصدر السابق ١/ ٣٥ .

ومنزل الكتاب وسريع الحساب ... ، لا تدخل في الأسماء الحسني [1]

ويعود المؤلف إلي مهاجمة العلماء ؛ لأنهم توسعوا في جمع الأسماء ولم يلتزموا شرط الإطلاق، " حتي بدا جمعهم مبنياً علي الاجتهادات الشخصية دون القواعد العلمية أو الأصول المنهجية"[2]

(هكذا : لم يعرف العلماء القواعد العلمية ، وعرفها هو !!!) .

الشرط الرابع : دلالة الاسم على الوصف .

والدليل عليه : هو نفس الآية : {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا } [الأعراف : ١٨٠]

ووجه الدلالة : أن أسماء الله لو كانت جامدة لاتدل علي وصف ولا معني لم تكن حسني ؛ لان الله أثني بها علي نفسه .. والجامد لا مدح فيه ولا دلالة فيه علي الثناء .

كما أن الله أمرنا أن ندعوه بها ، ووعدنا بالإجابة ، فعلم العقلاء أنه لايجيب المضطر إذا دعاه ، وهو عاجز لا صفة له . [3]

وعليه : فقد أخرج المؤلف الدهر " من الأسماء ؛ لأنه اسم جامد لا يتضمن وصفاً يفيد الثناء بنفسه . كما أخرج الحروف المقطعة التي جاءت في أوائل السور .. [4]

الشرط الخامس : أن يكون الوصف الذي دل عليه الاسم في غاية الجمال والكمال ، فلا يكون المعني عند تجرد اللفظ منقسماً إلي كمال ونقص ؛ لأن الله تعالي منزه عن كل معاني النقص ، كما دل عليه قوله تعالي: { تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ } [الرحمن : ٧٨]

وعليه : فليس من أسمائه تعالي : الماكر والخادع والفاتن والمضل

١) انظر الأسماء الحسني ١/٣٥ – ٣٧ .

٢) نفسه ١/ ٣٧ .

٣) انظر الأسماء الحسني ١/٣٧ – ٣٨ .

٤) انظر نفس المصدر ١/ ٣٩– ٤١ .

ونحوها؛ لأن ذلك يكون كمالاً في موضع ونقصاً في آخر، فلا يتصف به إلا في موضع الكمال.[1] .

نتيجة تطبيق هذه الشروط:

يذكر المؤلف أنه عند تطبيق هذه الشروط علي ما جمعه العلماء من أسماء الله، لم تنطبق إلا علي تسعة وتسعين اسماً فقط دون لفظ الجلالة [2] ويقول: " فكانت النتيجة كما ذكر نبينا ﷺ تسعة وتسعين اسماً " [3]

وهي كالتالي : (الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الأول الأخر الظاهر الباطن السميع البصير المولي النصير العفو القدير اللطيف الخبير الوتر الجميل الحيي الستير الكبير المتعال الواحد القهار الحق المبين القوي المتين الحي القيوم العلي العظيم الشكور الحليم الواسع العليم التواب الحكيم الغني الكريم الأحد الصمد القريب المجيب الغفور الودود الولي الحميد الحفيظ المجيد الفتاح الشهيد المقدم المؤخر المليك المقتدر المسعر القابض الباسط الرازق الديان الشاكر المنان القادر الخلاق المالك الرزاق الوكيل الرقيب المحسن الحسيب الشافي الرفيق المعطي المقيت السيد الطيب الحكم الأكرم البر الغفار الرءوف الوهاب الجواد السبوح الوارث الرب الأعلي الإله) [4]

وأما **المبحث الثالث** فذكر فيه " الأدلة علي أسماء الله الحسني التي انطبقت عليها الشروط، من القرآن وصحيح السنة . [5]

---

١) انظر نفس المصدر ١/٤٢-٤٣ .

٢) ويذكرأنها كانت مفاجأة له ، وقد ساعده في ذلك التقنية الحديثة والموسوعات الإلكترونية الضخمة ، في استقصاء الاسم من القران ومختلف كتب السنة .. [انظر ١/ ٤٥]

٣) نفسه ١/ ٤٥ .

٤) نفسه ١/ ٤٦ .

٥) انظر ١/ ٤٧ – ٩٦ .

وأما **المبحث الرابع** : فقد عنون له ب " الأسماء التي لم توافق شروط الإحصاء "

وقد تحدث فيه عن الروايات التي سردت الأسماء الحسني ، كالترمذي وابن ماجة والحاكم : فقطع بأن سرد الأسماء إنما هو مدرج فيها وليس من كلام النبي ﷺ ..

واستند في ذلك إلي قول الصنعاني: " اتفق الحفاظ من أئمة الحديث أن سردها من ادراج بعض الرواة " [1]

وإلي قول ابن تيمية – عن روايتي الترمذي وابن ماجه – : "وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث علي أن هاتين الروايتين ليستا من كلام النبي ﷺ ، وإنما كل منهما من كلام بعض السلف"[2]

ومن ثم أخضع المؤلف هذه الأسماء للشروط التي وضعها ، فقبل بعضها ورفض بعضاً آخر منها ..

موقفه من رواية الترمذي :

شن الدكتور هجوماً لاذعاً علي الوليد بن مسلم (ت ١٩٥ هـ) أحد رواة حديث الترمذي ؛ لأنه برأيه اجتهد اجتهاداً شخصياً في جمع تسعة وتسعين اسماً من القرآن والسنة ، ثم أدرجها بحديث النبي ﷺ ..

وقد ظهر للباحث أن سبعين منها فقط عليها دليل من القرآن والسنة ، وأما الباقي فإما لا دليل عليه أو لا يوافق شروط الإحصاء ، وهنا تكمن الضجة التي أثارها الباحث !!

لنستمع إليه : " وقد تبين ان الأسماء المشهورة منذ ألف ومائتي عام والتي أدرجها الوليد بن مسلم عند الترمذي ليس فيه من الأسماء الحسني

---

١) سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني ٢/ ، ط دار المنار – القاهرة ، ٢٠٠٢م

٢) دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية ٢/٤٧٢ ، ت الجليند ، الناشر مؤسسة علوم القرآن – دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٤هـ ، وانظر الأسماء الحسني ١/ ٩٧ .

الصحيحة إلا سبعين اسماً مع لفظ الجلالة، أما المتبقي : فستة أسماء مقيدة وهي : المحيي المنتقم الجامع النور الهادي البديع ، وثلاثة وعشرون ليست من الأسماء الحسنى ولكنها أفعال وأوصاف وهي : الخافض الرافع المعز المذل العدل الجليل الباعث المحصي المبدئ المعيد المميت الواجد الماجد الوالي ذوالجلال والإكرام المقسط المغني المانع الضار النافع الباقي الرشيد الصبور " [١]

وهكذا فعل المؤلف مع روايتي ابن ماجه والحاكم :

فزعم أن الأسماء الثابتة في رواية ابن ماجه ستون اسما فقط ، والتي لم تثبت تسعة وثلاثون.. [٢] وأن الأسماء الثابتة في رواية الحاكم : واحد وسبعون اسماً ، والتي لم تثبت سبعة وعشرون [٣]

تصريح الأزهر :

وفي نهاية الكتاب يذكر المؤلف أن كتابه هذا قد أحدث ردود فعل واسعة في الوسط الإسلامي عند عامة الناس وخاصتهم ، وشق عليهم أن يغيروا اعتقادهم فيما اعتادوا عليه من الأسماء المشهورة منذ أكثر من ألف ومائتي عام، والتي لا دليل عليها من قرآن أو سنة ، وقد طالبه كثير منهم برأي الأزهر في هذه المسألة، فتقدم بطلب

---

١) الأسماء الحسنى ٥/ ١٧٠ ، وانظر ١/ ٩٨ – ١٠٥ .

٢) " وهي البار الجليل الماجد الواجد الوالي الراشد البرهان المبدئ المعيد الباعث الشديد الضار النافع الباقي الواقي الخافض الرافع المعز المذل المقسط ذو القوة القائم الدائم الحافظ الفاطر السامع المحيي المميت المانع الجامع الهادي الكافي الأبد العالم الصادق النور المنير التام القديم " [نفس المصدر السابق ١/ ١٠٦- ١٠٧].

٣) " وبيانها كالتالي : الحنان البديع المبدئ المعيد النور الكافي الباقي المغيث الدائم ذو الجلال والإكرام الباعث المحيي المميت الصادق القديم الفاطر العلام المدبر الهادي الرفيع ذو الطول ذو المعارج ذو الفضل الكفيل الجليل البادي المحيط " [نفس المصدر السابق ١/ ١١٠ – ١١١] .

رأي المجمع في هذا ، وبعد ستة أشهر من الفحص والتدقيق من قبل الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر: جاءت موافقة الأزهر على جميع ما ذكر .. [١]

---

١) السابق ٥/ ٦ – ٧ بتصرف .

المبحث الثاني

في نقد الكتاب

* **أولاً** : توقيفية الأسماء محل اختلاف بين العلماء :

لقد اختلف علماء الإسلام في الإجابة عن هذا السؤال : هل الأسماء توقيفية أم اجتهادية ؟

وقد وقع هذا الاختلاف بين كل الطوائف الإسلامية ، حتي بين أهل السنة أنفسهم : فذهب الأشعري والجمهور إلى أنها توقيفية ، وذهب الباقلاني وابن العربي إلي أنها اجتهادية،[1] وتوقف صاحب " الإرشاد " وشارحه عن الحكم ..[2]

---

١) معظم كتب العقيدة وشروح الأسماء الحسني تذكر هذا الخلاف : انظر علي سبيل المثال : المقصد الأسني للغزالي ص ١٦٤-١٦٥ ، ولوامع البينات للرازي ص٣٣ ،و الأسني للقرطبي ص ٢٧ ، وشرح المواقف للجرجاني (الموقف الخامس)ص٣٥٢، وشرح عبد السلام علي الجوهرة ص٩٧ -٩٨ .
وكذا الحال في كتب التفسير وشروح الحديث : راجع تفسير قوله { ولله الأسماء الحسني فادعوه بها } [الأعراف : ١٨٠] ،وشرح حديث (إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة) .

٢) حيث قال إمام الحرمين الجويني : " ما ورد الشرع بإطلاقه في أسماء الله تعالي وصفاته أطلقناه ، وما منع الشرع عن إطلاقه منعناه ، وما لم يرد فيه إذن ولا منع لم نقض فيه بتحليل ولا تحريم ، فإن الأحكام الشرعية تتلقي من موارد السمع ، ولو قضينا بتحليل أو تحريم من غير شرع لكنا مثبتين حكما دون السمع " [الإرشاد ص ١٤٣] وقد رجح شارح الإرشاد تقي الدين القترح هذا الراي . [انظر : نظرات في أسماء الله الحسني للدكتور حبيب الله حسن أ حمد ص ٢٤ ،مطبعة الحسين الإسلامية -القاهرة ، ط ١] .

واختلفت المعتزلة في هذه المسألة أيضاً " علي مقالتين :

فزعمت الفرقة الأولي منهم : أنه جائز أن يسمي الله سبحانه عالماً قادراً حياً سميعاً بصيراً ، من استدل علي معني ذلك أنه يليق بالله وإن لم يأت به رسول.

وزعمت الفرقة الثانية منهم :أنه لا يجوز أن يسمي الله سبحانه بهذه الأسماء، من دله العقل علي معناها ، إلا أن يأتيه بذلك رسول من قبل الله سبحانه يأمره بتسميته بهذه الأسماء"[1]

قلت : فإذا كانت المسألة كذلك، فإن في الأمر سعة ، خاصة وأنه لا توجد أدلة قطعية لهذا الطرف أو لذاك، وكما يقول أستاذنا الدكتور المسير : "وإذا كانت المسألة محل اختلاف فلا حرج في اعتقاد اتجاه من هذه الاتجاهات التي تقوم علي ضوابط الاستدلال الشرعي والعقلي " [2]

وعلى هذا فمن حق المؤلف أن يرجح رأي الجمهور ، ولكن ليس من حقه أن يشنع على المخالفين ، متهما إياهم بالبدعة والتعطيل !!

هذا وسيتضح للقارئ أن المؤلف لم يفهم المراد بالتوقيف عند من قال به.

ثانياً : (أ) **الأسماء الحسني ليست محصورة في تسعة وتسعين** :

وأما زعم المؤلف بأن الأسماء الحسنى المذكورة في الكتاب والسنة

---

١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للأشعري ١/ ٢٧٢ ، ت محي الدين عبد الحميد ، الناشر المكتبة العصرية- بيروت ١٤١٦هـ .

٢) الإلهيات في العقيدة الإسلامية للدكتور محمد سيد أحمد المسير ص ١٣٢ ، الناشر مكتبة الإيمان - القاهرة ، ط ٣ ،٢٠٠٦م.

هي فقط تسعة وتسعون : فغير صحيح ؛ إذ المذكور فيهما أكثر من ذلك ، وهذا ما صرح به علماء الإسلام ، وهاكم بعض أقوالهم في ذلك :

١- قال الغزالي : " إن أسماء الله تعالي من حيث التوقيف غير مقصورة علي تسعة وتسعين ، بل ورد التوقيف بأسماء سواها " (١)

٢- وقال الرازي : " إن تخصيص العدد بالذكر ليس فيه نفي الزائد عليه"(٢) " فلم يكن القصد (من الحديث) حصر الأسماء " (٣)

٣- وقال ابن تيمية : " وإن قيل لا تدعو إلا باسم له ذكر في الكتاب والسنة قيل هذا أكثر من تسعة وتسعين"(٤)

٤- وقال السعد في " المقاصد" : "قد ورد في الكتاب والسنة ما يزيد علي مائة وخمسين " (٥)

٥- وقال الصنعاني : " الموجود فيهما أكثر من تسعة وتسعين " (٦)

٦- وقال ابن الوزير : " وقد ثبت أن أسماء الله تعالي أكثر من ذلك المروي بالضرورة والنص ، أما الضرورة فإن في كتاب الله أكثر من ذلك .. " (٧)

٧- وقال ابن العربي : " وعددناها علي ما ورد في الكتاب والسنة ، وذكره الأئمة ، فانتهت إلي ستة وأربعين ومائة " (٨)

---

١) المقصد الأسني شرح أسماء الله الحسني ص ٥٧ .

٢) لوامع البينات للرازي ص ٧٢.

٣) فتح الباري ٢٢١/١١ نقله ابن حجر عن الرازي ، ولم أعثر عليه في لوامع البينات .

٤) مجموع الفتاوي ٢٢ /٤٨٢ (جمع ابن القاسم) ، ومعني الحديث – فيما يقول ابن تيمية – " أن في أسمائه تسعة وتسعين من أحصاها دخل الجنة ، كما يقول القائل : إن لي ألف درهم أعددتها للصدقة وإن كان ماله أكثر من ذلك " [نفسه ٤٨٦/٢٢] .

٥) شرح المقاصد ٣٤٦/٤ .

٦) سبل السلام ٤ /١٤٢ – ١٤٣ .

٧) إيثار الحق علي الخلق ص ١٥٨ ،الناشر دار الكتب العلمية– بيروت ، ط ٢، ١٩٨٧م.

٨) أحكام القران لابن العربي ٨٠٨/٢ .

٨- " وحكي القاضي أبو بكر بن العربي عن بعضهم أن لله ألف اسم ، قال ابن العربي : وهذا قليل فيها " (١)

٩- وقال ابن عاشور : " وقد عد ابن برجان الإشبيلي في كتابه (أسماء الله الحسني) مائة واثنتين وثلاثين اسما ، مخرجة من القرآن والأحاديث المقبولة"(٢)

١٠- وقال القرطبي : " ذكرنا من الأسماء.. ما ينيف علي المائتين"(٣) .

١١ – وقال الصنعاني : "ذكر السيد محمد إبراهيم الوزير في (إيثار الحق) أنه تتبعها من القران فبلغت مائة وثلاثة وسبعين " (٤)

ب- الإحصاء غير الحصر :

ونقول للمؤلف : إن إحصاء الأسماء الحسني غير حصرها ، والمطلوب من المسلم هو إحصاء تسعة وتسعين ، بمعني فهم معناها ، والإيمان بدلالتها علي التقديس والتمجيد لله عز وجل ، والالتزام بها في سلوكيات الحياة ، والانطلاق منها إلي عمل الخير وخير العمل ..

وعندما ألحق العلماء سرد تسعة وتسعين اسما بحديث (إن لله تسعة وتسعين اسما) كان علي سبيل تقديم نموذج لهذا العدد ييسر للمسلم الإحصاء وليس الحصر (٥)

وفي هذا يقول الإمام النووي : "اتفق العلماء علي أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالي، فليس معناه : أنه ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين ، وإنما مقصود

---

١) شرح صحيح مسلم للنووي ١٧ /٦ ، وبين ابن الوزير أن ذلك العدد مشتق من الأفعال الربانية الحميدة [انظر ايثار الحق ص ١٦٣]

٢) تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور (تفسير أية الأعراف : ١٨٠)

٣) تفسير القرطبي (تفسير أية الأعراف : ١٨٠)

٤) سبل السلام ١٤١/٤

٥) الإلهيات في العقيدة الإسلامية ص ١٣٢– ١٣٣ بتصرف

الحديث أن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة ، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء" (1)

ويقول الدكتور عبد الرازق بن عبد المحسن العباد — وهو من المعاصرين — : "إن جمع بعض أهل العلم تسعة وتسعين اسما من أسماء الله الحسني المذكورة في الكتاب والسنة لا يعني أنهم يرون حصرها في تلك الأسماء التي ذكروها ، وإنما مرادهم تقريب هذه الأسماء للراغبين في حفظها وفهمها والعمل بما تقتضيه ...

وعليه : فإن من جمع من أهل العلم تسعة وتسعين اسما من أسماء الله وجمع غيره أسماء أخري ، فوافقه الأول في بعضها وخالفه في بعض ، لا يعني ذلك أن ما اختلفا فيه بعضه ليس من أسماء الله ، لتجاوز ذلك التسعة والتسعين ، بل قد يكون ما جمعاه كله من أسماء الله وإن تجاوز التسعة والتسعين " (2) .

قلت : لو أن المؤلف فهم هذه المسألة علي هذا النحو ، لما أثار هذه الضجة ، ولما أحدث هذه البلبلة في صفوف العوام ، ولأراحنا من تسويد هذه الصفحات!!.

المؤلف يردد كلام ابن حزم :

وللأمانة العلمية نقول : إن المؤلف لم يخترع هذا الكلام ، وإنما قلد فيه ابن حزم الذي جزم بحصر الأسماء في (٩٩) فقال :" فصح أنه لا يحل لأحد أن يسمي الله تعالي إلا بما سمي به نفسه ، وصح أن أسماءه لا تزيد علي تسعة وتسعين شيئا ، لقوله عليه

1) شرح صحيح مسلم ١٧ / ٦ . وكان الإمام النووي يري – بحكاية هذا الاتفاق – أن المخالف في ذلك شاذ، يثبت القاعدة ولا ينفيها..

2) بحث " إثبات أن المحسن من أسمائه تعالي" للدكتور عبد الرازق ، (مجلة البحوث الإسلامية ٣٦ / ٣٧٥ – ٣٧٦ ، الناشر : الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء – السعودية).

الصلاة السلام: مائة إلا واحدا، فنفي الزيادة وأبطلها " (1)

وقال – بعد أن رفض الأسماء التي رفضها المؤلف وغيرها – : "فلو كانت هذه الأسماء التي منعنا منها جائز أن تطلق ، لكانت أسماء الله تعالي أكثر من نيف ، وهذا باطل ، لأن قول رسول الله – ﷺ – مائة غير واحد ، مانع من أن يكون له أكثر من ذلك، ولو جاز ذلك لكان قوله عليه الصلاة والسلام كذبا وهذا كفر ممن أجازه"(2)

والغريب حقا : أن المؤلف زعم انه يؤيد رأي الجمهور ويرفض رأي ابن حزم (3) وهذا ما جعل أستاذنا المسير يصفه بالاضطراب والتناقض!!(4) .

ثالثا : شروط مرفوضة .

إن الشروط الثلاثة الأولي بمفهومها الذي ادعاه المؤلف مرفوضة، وها هي الأسباب :

أولا : نقض الشرطين الأول والثاني:

إن اشتراط المؤلف أن يرد الاسم نصا ، مرادا به العلمية ومتميزا بعلامات الاسمية : غير صحيح ، وذلك لما يأتي :

١- الصحابي يشتق اسما الله تعالي والنبي يقره :

فقد أخرج أبو داود وغيره – بسند صحيح – عن أنس رضي الله عنه : أنه كان مع رسول الله ﷺ جالسا ، ورجل قد صلي ثم دعا : (اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله

1) المحلي لابن حزم ٨/ ٣١ .

2) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٣٧١/١ ، وانظر ما قبلها ، ت عادل سعد ، ط دار ابن الهيثم – القاهرة ط١ ، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .

3) انظر الأسماء الحسني ١ /١٢ – ١٣ .

4) حيث قال : " ادعي المؤلف أنه توصل إلي أن أسماء الله التي تعرف بها إلي عباده في كتابه وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم– هي تسعة وتسعون اسما فقط . وزعم أن هذا الحصر لا ينافي ما ثبت في كون الأسماء غير محصورة في عدد معين . وهذا هو التناقض المرفوع عقلا . . . " [الإلهيات ص ١٣١] .

إلا أنت ، المنان ، بديع السماوات والأرض ، يا ذا الجلال والإكرام ، يا حي يا قيوم) فقال النبي ﷺ : (لقد دعا الله باسمه العظيم ، الذي إذا دعي به أجاب ، وإذا سئل به أعطي) [1]

وهنا نسأل المؤلف : هل ورد اسم " المنان " نصاً في القرآن أو السنة قبل أن يذكره هذا الصحابي ؟ وإذا كانت الإجابة بالسلب ، وهي كذلك ، فمن أين أخذه ذاك الصحابي ؟

إنه اشتقه من الفعل " منَ " المضاف إلي الله في القرآن ، نحو قوله : { لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى المُؤمنينَ } [آل عمران:١٦٤]

---

١) سنن أبي داود : كتاب الصلاة ، باب الدعاء (١٤٩٥) . وأخرجه الترمذي في سننه : كتاب الدعوات ، باب قول الله إن رحمتي تغلب غضبي (٣٨٨٩) . والنسائي في سننه : كتاب التطبيق ، باب الدعاء والذكر (١٢٩٩) ، وأحمد في مسند أنس ٣٠ / ٢٤٥ (الموسوعة : الناشر مؤسسة قرطبة – القاهرة) وقال الأرنووط : حديث صحيح وهذا إسناد قوي . وقال الألباني: صحيح (انظر صحيح أبي داود (١٣٢٦) .

فهل كان هذا الصحابي مبتدعاً ؛ لاشتقاقه اسماً لله من فعل ورد في القرآن؟ وهل يقر النبي ﷺ صحابته علي الابتداع ؟ !!

٢ــ علماء السلف يشتقون لله أسماء :

ا- فقد ثبت أن بعض علماء السلف ؛ كجعفر بن محمد وسفيان بن عيينة وأبي زيد اللغوي ، جمعوا الأسماء الحسني من القرآن [2] : ومن ينظر في هذه الأسماء يجد أن كثيرا منها لم يرد بنصه ، ولهذا علق الحافظ ابن حجر عليها بقوله : " هذا آخر ما رويناه عن جعفر وأبي زيد وتقرير سفيان من تتبع الأسماء من القرآن ، وفيها اختلاف شديد وتكرار، وعدة أسماء لم ترد بلفظ الاسم وهي : صادق منعم متفضل منان مبدئ معيد باعث قابض باسط برهان معين مميت باقي"[3].

---

٢) انظر هذه الأسماء في : أحكام القرآن ٢/ ٨٠٣-٨٠٨ ، والأسني ص ٩٨- ١٠٥، وفتح الباري ١١/ ٢٢١ .

٣) فتح الباري ١١/ ٢٢١ .

وقال ابن العربي – بعد أن ذكر الأسماء التي استخرجها الإمامان سفيان وابن شعبان – : " ومن هذا ما جاء علي لفظه في كتاب الله وسنة رسوله ، ومنها ما أخذ من فعل ، ومنها ما جاء مضافاً فذكره مجرداً عن الإضافة ، وكذلك وجدناه في سائر الأسماء المتقدمة ، فهذه هي الأسماء المعدودة بصفاها قرآناً وسنة " [1].

فهل كان هؤلاء العلماء مخطئين لاشتقاقهم أسماء الله تعالي من أفعال وأوصاف أضيفت إلى الله في القرآن ؟

ب ــ ثم إن المؤلف قطع بأن سرد الأسماء في كتب السنة ليس من كلام النبي عليه السلام ، اعتماداً علي رأي ابن تيمية وغيره ، لكنه في الوقت نفسه غفل أو تغافل عن قول ابن تيمية في نفس النص ، عن روايتي الترمذي وابن ماجه: "... وإنما كل منهما من كلام بعض السلف " [2].

---

١) أحكام القرآن ٢/ ٨٠٨ .

٢) دقائق التفسير ٤٧٣/٢ ، هذا وسوف أعود إلي مناقشة هذه المسالة فيما بعد .

وقوله أيضا : " وقد روي في عددها غير هذين النوعين من جمع بعض السلف" [3] .

فإذا كان علماء السلف هم الذين جمعوا هذه الأسماء ، وفي تلك الأسماء : أسماء كثيرة لم ترد بنصها ، وإنما اشتقت من أفعال وأوصاف أضيفت إلي الله تعالي في القرآن أو السنة : فكيف يزعم الباحث أن الاشتقاق يعارض ما اتفق عليه السلف من أن الأسماء توقيفية ؟

وكيف يرفض الباحث أسماء جمعها علماء السلف ؟ أهو أعلم بما يجوز وما لايجوز في أسماء الله سبحانه من علماء السلف ؟ !

فيا سبحان الله !! علماء السلف يشتقون .. والباحث الهمام يقول إنهم مخطئون .

٣ــ علماء الخلف يجوزون الاشتقاق ويفعلونه :

أ- الإمام الأشعري :

---

٣) مجموع الفتاوي ٢٢/ ٤٨٢ .

إن الأشعري – وهو أشهر من حكي عنه القول بالتوقيف – يشتق من الأفعال أسماء : ذكر ذلك القرطبي ، ونقل لنا كلام الرجل نفسه ، فقال : " في كتاب الإيجاز للشيخ أبي الحسن الأشعري : وكل اسم لايجوز أن يسمي به الباري تعالي فلا يجوز أن يدعي به ، كالمتمني والمشتهي .. ، وما يجوز أن يسمي به الباري تعالي ضربان : ضرب يجوز أن يدعي به ، وضرب لا يجوز ، فأما ما لا يجوز أن يدعي به كقولنا : ساخر ومستهزئ وماكر وباغض ومبغض وساخط وغضبان ومنتقم وعدو ومعدم ومهلك وممن وما يجري مجراه .. " (1) .

هذه الأسماء التي يجوز الأشعري أن يسمي الله بها ، لم ترد نصاً ، وإنما مشتقة من أفعال...

فهو إذن يجوز الإشتقاق ، لكن لما كانت هذه الأسماء موهمة للنقص في حقه تعالي ، فإن الأشعري يري أنه لايجوز أن يدعي بها سبحانه ..

1) الأسني ص ٣٤ .

وعلى هذا فالتوقيف يعني عند الأشعري وغيره : ورود الاسم في القرآن أو السنة نصا أو معني ، أو يجمع المسلمون علي النص أو المعني ، أما مجرد الاعتماد علي العقل أو القياس اللغوي فلا :

حيث يقول : " وكل معني لايصح معناه في القديم ولم يرد الشرع به فإنه لا يجوز أن يسمي (به) الباري بإجماع " (2) .

ويقول : " لا يجوز أن نسمي الله تعالي باسم لم يسم به نفسه ، ولا سماه به رسوله ، ولا أجمع المسلمون عليه ولا علي معناه " (3) .

ويقول : " إن طريقي في مأخذ أسماء الله الإذن الشرعي دون القياس اللغوي " (4) .

2) نفسه ص ٤١ .

3) اللمع للأشعري ص ٢٥ ، ت د / حمودة غرابه ، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث- مصر.

4) طبقات الشافعية الكبري للسبكي ٣/ ٣٥٨ ، ت عبد الفتاح الحل وآخر ، الناشر دار هجر – القاهرة ١٩٩٢

ب – الإمام البيهقي ..

إن البيهقي – وهو من كبار علماء الحديث والسنة – لا يشترط النصية في الأسماء الحسني ، بل ويقبل كل الأسماء التي وردت في الروايات المأثورة ، ويؤكد علي أن الإحصاء لا يعني الحصر، فيقول : " فكأنه قصد أن من أحصي من أسماء الله تعالي تسعة وتسعين اسماً دخل الجنة ، سواء أحصاها مما نقلنا في حديث الوليد ابن مسلم أو مما نقلنا في حديث عبد العزيز بن الحصين ، أو من سائر ما دل عليه الكتاب والسنة والله أعلم . وهذه الأسامي كلها في كتاب الله تعالي وفي سائر أحاديث رسول الله ﷺ: نصاً أو دلالة " (1) .

هكذا يؤكد البيهقي ما ذكره الأشعري : أن التوقيف يعني ورود الاسم في القرآن أو السنة نصاً أو دلالة.

1) الأسماء والصفات للبيهقي ص ١٨ ، ت زاهد الكوثري الناشر المكتبة الأزهرية للتراث- مصر ، ط ١.

وبالفعل أخذ البيهقي بكل الأسماء التي رفضها الباحث بحجة أنها ، مشتقة من أفعال وأوصاف ، ونقل شرحها عن كبار علماء السنة كالخطابي والحليمي..

إن البيهقي يقول بصريح العبارة : " وجاء { بما حفظ الله } [النساء : ٣٤] ومن حفظ فهو حافظ " (2) ..

ج– وكذا فعل الإمام البغوي :

فقد قبل الأسماء الحسني التي وردت في كتب السنة ، قائلا : " وجميع هذه الأسامي في كتاب الله وفي أحاديث الرسول صلي الله عليه وسلم نصا أو دلالة" (3) .

ح– وحتي الإمام ابن تيمية:

إن من العجب العجاب : أن يزعم الباحث أن ابن تيمية اشترط النصية والتميز بعلامات الاسمية ، وهذا زعم باطل ؛ وذلك لأن ابن تيمية أقر بالأسماء التي رفضها الباحث، في رواية الترمذي"مثل أسمائه:الخافض

2) نفس المصدر السابق ص ٧٣ .

3) شرح السنة للبغوي ٥/ ٣٥ .

الرافع المعز المذل والمعطي المانع والضار النافع"[1] .

وأقر بأسماء رفضها الباحث في غير رواية الترمذي، كالصادق والحنان[2] .

والمؤلف يقول لنا : " وأما الصادق فلم يثبت اسماً، ولكن من أدرجه في الرواية (يقصد رواية ابن ماجه) اشتقه باجتهاده من قوله تعالي: { وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ } [الزمر : ٧٤] " [3]

ويقول : " لم يثبت الحنان في القرآن أو صحيح السنة " [4]

بل وأثبت ابن تيمية أسماء لم ترد في أية رواية ، كالعادل [5] ، ودليل الحائرين .

١) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية ٢/ ١٠– ١١، ت محمد قاسم ، الناشر مطبعة الحكومة – مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٣٩٢م .

٢) انظر مجموع الفتاوي ٢٢/ ٤٨٢ ، وشرح الأصفهانية ص ٥ ، وبيان تلبيس الجهمية ٢/ ١٠.

٣) الأسماء الحسني ١/ ١٠٩ .

٤) نفسه ١/ ١١١ .

فقد سئل شيخ الإسلام" عمن قال: لا يجوز الدعاء إلا بالتسعة والتسعين اسما ، ولا يقول يا حنان يا منان ، ولا يقول يا دليل الحائرين ، فهل له أن يقول ذلك ؟

فأجاب .. : هذا القول وإن كان قد قاله طائفة من المتأخرين كأبي محمد بن حزم وغيره ، فإن جمهور العلماء علي خلافه ، وعلي ذلك مضي سلف الأمة وأئمتها. وهذا هو الصواب لوجوه :

أحدها : أن التسعة والتسعين اسما لم يرد في تعيينها حديث صحيح عن النبي ﷺ ، وهذا القائل الذي حصر أسماء الله في تسعة وتسعين لم يمكنه استخراجها من القرآن.

وإذا لم يقم علي تعيينها دليل يجب القول به لم يمكن أن يقال هي التي يجوز الدعاء بها دون غيرها ...

٥) انظر شرح الأصفهانية ص ٧ .

وإن قيل لاتدعوا إلا باسم له ذكر في الكتاب والسنة قيل هذا أكثر من تسعة وتسعين.

وقد قال الإمام أحمد رضي الله عنه لرجل ودعه : قل يا دليل الحائرين دلني علي طريق الصادقين واجعلني من عبادك الصالحين . وقد أنكر طائفة من أهل الكلام كالقاضي أبي بكر وأبي الوفاء بن عقيل أن يكون من أسمائه الدليل ؛ لأنهم ظنوا أن الدليل هو الدلالة التي يستدل بها . والصواب ما عليه الجمهور ؛ لأن الدليل في الأصل هو المعرف للمدلول ... " [1] .

ففي هذا النص البالغ الأهمية : يؤكد ابن تيمية علي أن الجمهور علي خلاف مزاعم ابن حزم " وعلي ذلك مضي سلف الأمة وأئمتها "، وأن الإمام أحمد والجمهور يدعون الله باسمه (دليل الحائرين)ويؤيد ابن تيمية ذلك بقوة..

١) مجموع الفتاوي ٢٢ / ٤٨١– ٤٨٣

وهنا نسأل الباحث : أين ورد هذا الاسم نصا في الكتاب أو السنة ؟ ثم أليس هو اسماً مضافا ؟

فكيف غفل سلف الأمة وأئمتها عن الشروط والضوابط التي وضعها سلفك ابن حزم؟ !!

وكيف يزعم المؤلف – بعد هذا – أن ابن تيمية يشترط هذا الشرط؟!!

د– الإمام ابن القيم :

لقد أكثر المؤلف جدا من النقول من كلام الشيخ ابن القيم ، حتي ليخيل لقارئ الكتاب أنه يسير علي خطاه ، في وضع تلك الشروط ، وفي رفض تلك الأسماء[2]،والحقيقة هي خلاف ذلك:

فإن ابن القيم أقر بكل الأسماء التي رفضها الباحث، في رواية الترمذي وغيرها،رغم أنه يري أنها مدرجة ..

٢) وقد سمعت ذلك بأذني من بعض طلاب العلم المؤيدين لما ذهب إليه المؤلف .. فليت طلاب العلم يقرأون بأنفسهم كتب العلماء السابقين، ولا يعتمدون علي بعض اقتباسات المعاصرين !!

ونظرة سريعة في قصيدته النونية المسماة(الشافية الكافية) (1)تؤكد هذا.

وفي كتابه (بدائع الفوائد) (2)

نقرأ " ومنها (أي الأسماء الحسني) ما لا يطلق عليه بمفرده، بل مقرونا بمقابله، كالمانع والضار والمنتقم ، فلا يجوز أن يفرد هذا عن مقابله ، فإنه مقرون بالمعطي والنافع والعفو . فهو المعطي المانع الضار النافع المنتقم العفو المعز المذل ؛ لأن الكمال في اقتران كل اسم من هذه الأسماء بمقابله"

ويذكر ابن القيم ، أنه إذا صح المعني ، حتي لو لم يرد الاسم بلفظه ، جاز أن يسمي الله به ، حيث قال : " وأما الواجد فلم تجئ تسميته به إلا في حديث تعداد الأسماء الحسني (أي عند الترمذي) والصحيح أنه ليس من كلام النبي ﷺ ومعناه صحيح فإنه ذو الوجد والغني . فهو أولي أن يسمي به من "الموجود" و "الموجد" أما الموجود فإنه منقسم إلي كامل و ناقص وخير وشر، وما كان مسماه منقسما لم يدخل اسمه في الأسماء الحسني " (3)

ويصرح في كتابه (شفاء العليل)(4) بجواز الاشتقاق من الأفعال ، أو الأوصاف فيقول : " والرب تعالي يشتق من أوصافه وافعاله أسماء ولا يشتق من مخلوقاته ، وكل اسم من اسمائه ، فهو مشتق من صفة من صفاته ، أو فعل قائم به، فلو كان يشتق له اسم باعتبار المخلوق المنفصل يسمي متكوناً أو متحركاً وساكنا وطويلاً

1) انظر شرح القصيدة النونية للدكتور خليل هراس ٢/ ٧٢ – ١٢٥ ، وأسماء الله الحسني لابن القيم ص ٢٠ – ٢٩ ، جمع محمد أحمد عيسي ،

2) ١/ ١٤٥ ، نقلا عن أسماء الله الحسني ص ٤٧ .

3) مدارج السالكين لابن القيم ٢/ ٥٢٤ ، ت عبد الله المنشاوي ، المنار – القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٣م .

4) ص ٥٠ – ٥٨١ ، نقلا عن أسماء الله الحسني ص ٨٩ .

وأبيض وغير ذلك لأنه خالق هذه الصفات .. ولهذا كان قول من قال : انه يسمي متكلما بكلام منفصل عنه ، وخالقا بخلق منفصل عنه هو المخلوق: قولا باطلا.."

لكنه يقيد الاشتقاق بأن يكون الفعل المشتق منه مطلقا ، فيقول : " ولا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيدا أن يشتق له منه اسم مطلق ، كما خلط فيه بعض المتأخرين فجعل من أسمائه الحسني: المضل الفاتن الماكر ، تعالي الله عن قوله ، فإن هذه الأسماء لم يطلق عليه سبحانه منها إلا أفعال مخصوصة معينة ، فلا يجوز أن يسمي بأسمائها المطلقة "(1).

قلت : وهذا ضابط مهم نص عليه جمهور العلماء ، كما سنري بعد قليل.

فأين هذا الكلام من شروط المؤلف الهمام ؟ !! ثم أين الأمانة العلمية لدى مؤلف يوهم قراءه أن الإمام ابن القيم يؤيد هذه الشروط وهو على العكس من ذلك تماماً ؟!!

هـ – تحقيق مسألة الاشتقاق :

يحدثنا الإمام القرطبي عن موقف العلماء من هذه المسألة ، فينقل عن أبي الحسن ابن الحصار قوله: " الأفعال المضافة إلي الله تعالي في القرآن علي ثلاثة:

(1ـ) فضرب لا يجوز أن يشتق لله منه اسم باتفاق ، مثل { وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ } [الأنفال : ٣٠] ، {وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى}[الأنفال : ١٧] وأمثال ذلك، فلا يقال له : الماكر ولا الرامي، كما لا يقال له: القائل.

قلت (القرطبي) : ما ذكره من الاتفاق غير صحيح ، لما ذكرناه عن الشيخ أبي الحسن والقاضي (2) .

1) أسماء الله الحسني ص ٤٢ .

2) أنهما يجوزان الاشتقاق من مثل هذه الأفعال..

(٢-) أنه يجوز أن يشتق منه اسم باتفاق ، مثل قوله تعالي : { أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ } [النمل : ٦٢] ومثل قوله : { اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ } [الرعد : ٢٦] وقد ورد بهما وأمثالهما الخبر الصحيح ، فهو المجيب والقابض والباسط .

(٣-) والضرب الثالث فيه احتمال . وقد ذكر الفقيه أبو بكر بن العربي في أسمائه : المستطيع ، وقال : لم يرد به قران ولا سنة ، وقد ورد فعلاً وذكر قول الحواريين : { هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ } [المائدة : ١١٢] ... والمعلم وأمثال ذلك ، واقتدي في ذلك بابن برجان " [١].

ويؤيد القرطبي ابن العربي وابن برجان في جواز الاشتقاق من (الضرب الثالث) فيقول :" فقد جاء في الكتاب: { إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا } [مريم : ٤٠] .. فهو الوارث سبحانه، وقال { وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ } [آل عمران : ٤٨] .. فهو المعلم بالحقيقة سبحانه"[٢] " وفي التنزيل : { قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ } [المائدة: ١١٥]..فهو المنزل سبحانه"[٣].

قانون كلي مضبوط في(الاشتقاق):

١- ذهب جمهور العلماء إلي أنه إذا دلت الأفعال المضافة إلي الله في القرآن أو السنة ، علي صفات ثابتة في حقه تعالي قطعا ، كإجابة المضطر والقبض والبسط ونحوها ، جاز الاشتقاق ..

٢- وإذا دلت علي أمور يمتنع ثبوت ظاهرها الحسي في حقه تعالي، كالنزول والاستواء والمجئ ، فلا يجوز الاشتقاق باتفاق .

١) الأسني ص ٣٧ ، (ستأتي الترجمة لابن برجان ص ٤٧ هامش ٥).

٢) المصدر السابق ص ٣٧ .

٣) المصدر السابق ص ص ٥٤ .

٣-وإذا دلت علي أمور ثابتة في حقه تعالي ، ولكنها مقرونة بكيفيات يمتنع ثبوتها في حقه عز وجل ، كالمكر والخداع،فلا يجوز الاشتقاق..[١].

٤- " واتفقوا علي أنه لا يجوز أن يطلق عليه اسم ولا صفة توهم نقصا ، ولو ورد ذلك نصا ، فلا يقال : ماهد ولا زارع ولا فالق ولا نحو ذلك ، وإن ثبت في قوله : { فنعم الماهدون . أم نحن الزارعون . فالق الحب والنوي } [الذاريات : ٤٨ ،الواقعة : ٦٤ ، الأنعام : ٩٥] ونحوها " [٢] (٤).

* * ابن حزم يرفض الاشتقاق :

وبهذا يتضح – بجلاء – أن المؤلف لم يأخذ برأي جمهور العلماء سلفا وخلفا ، وإنما ردد كلام ابن حزم الذي رفض الاشتقاق من الأفعال والصفات مطلقا ، قائلا : " ولا يحل لأحد أن يشتق لله تعالي اسما لم يسم به نفسه.."[٣].

وقد استنكر العلماء طريقة ابن حزم هذه ؛ حتي وصفه ابن العربي بالسخافة ، وبأن طريقته بعيدة عن الحقيقة،وأن " القانون كان عنه نائيا"[٤].

وغمزه ابن تيمية بأنه لم يمكنه استخراج التسعة والتسعين اسما من القرآن [٥]وفق الشروط التي وضعها، كما رأينا من قبل .

وقد سبقه إلي ذلك ابن العربي حيث قال : " عجبا لابن حزم كيف لم يكمل تسعة وتسعين اسما من الكتاب ،

١) انظر لوامع البينات ص ٣٤ – ٣٥ .

٢) فتح الباري ١١ / ٢٢٦ .

٣) المحلي لابن حزم (جزء العقيدة منه) حققه د / أحمد حجازي السقا ونشره تحت عنوان :علم الكلام علي مذهب أهل السنة والجماعة ، ص ٦٧ ، الناشر المكتب الثقافي – القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٩م.

٤) أحكام القرآن ٢/ ٨٠٣ .

٥) حيث استخرج " أربعة وثمانين اسما " فقط [الأسني ص ١٠٧]

والله يقول : { مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ } [الأنعام : ٣٨] " (١)

وقال القرطبي : " إن الأسماء المصرح بها في القرآن الغير مشتقة ولا المضافة لا تصل إلي تسعة وتسعين علي، ما ذكر الأقليشي وابن الحصار ، ثم هو (أي ابن حزم) قد ذكر جملة من الأسماء لم يوافقه عليها غيره من العلماء" (٢) كالدهر ..

كما رفض العلماء زعم ابن حزم – الذي ردده الباحث بحروفه – " أن الأسماء الحسني ، بالألف واللام ، لا تكون إلا معهودة . ولا معروف في ذلك إلا ما نص الله تعالي عليه .." (٣)

فقال الألوسي : " ومعني الحسني : الكاملة من كل وجه ، أي لله تعالي لا لغيره الصفات الكاملة .. ومعني فادعوه بها إلخ سموه بما يشتق منها أو نادوه بذلك . وما ذكر .. من أن التعريف في الأسماء للعهد .. مما لا أظنك في مرية من ركاكته ، فتأمل " (٤) .

وقال الدكتور محمد المسير : " إن دعوي المؤلف أن أل في الأسماء الحسني للعهد دعوي مرفوضة ؛ لأن معني الآية الكريمة { ولله الأسماء الحسني فادعوه بها }[الأعراف : ١٨٠] هو الإخبار عن أن إطلاق الأسماء علي الله تعالي لا يكون إلا من خلال أسماء بالغة الحسن ، وليس مطلق الأسماء ، وكأن النص هكذا : ولله الأسماء التي تدل علي الحسن فقط فادعوه بها " (٥) .

ورفض ابن حجر احتجاج ابن حزم بقوله ﷺ (مائة إلا واحدا) علي عدم الزيادة على العدد المذكور (٩٩) فقال : " وهذا الذي قاله ليس بحجة

١) أحكام القرآن ٢/ ٨٠٣.

٢) الأسني ١٠٨ .

٣) المحلي (جزء العقيدة) ص ٦٦ .

٤) روح المعاني للألوسي [تفسير آية الأعراف: ١٨٠]

٥) الإلهيات ص ١٣٥

.. لأن الحصر المذكور عندهم باعتبار الوعد الحاصل لمن أحصاها .. ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هناك اسم زائد " (١).

ثانيا : نقض الشرط الثالث

وأما اشتراط الباحث (أن يرد الاسم علي سبيل الإطلاق دون تقييد أو إضافة) فهو شرط مرفوض ، وقول ساقط ؛ لمخالفته لصريح القرآن والسنة وإجماع علماء الأمة :

١ – أما القرآن : فقد صرح بأنه تعالي (رب العالمين) و (ذو الجلال والإكرام) و (عالم الغيب والشهادة) و(بديع السموات والأرض) و(غافر الذنب) و (قابل التوب) و (وشديد العقاب)و (مالك الملك) و(علام الغيوب) و(المستعان) و(الحفي)... إلخ

فإذا كان الله تعالي قد سمي نفسه بهذه الأسماء المضافة والمقيدة ، فهل يجوز لأحد أن يردها ؟ أنحن أعلم بالله من الله ؟!! .

٢ – وأما السنة : فقد ثبت أن النبي ﷺدعا الله تعالي بأسمائه المضافة، وأمر بذلك ، وأقر من فعل ذلك ونهي عن التسمي بها .. وهاكم بعض ما جاء في ذلك :

- عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : (كان اكثر دعائه ﷺ يا مقلب القلوب ثبت قلبي علي دينك) (٢)

- وعن انس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : (ألظوا بيا ذا الجلال والإكرام) (٣)

١) فتح الباري ١١/ ٢٢٤.

٢) أخرجه الترمذي في جامعه : كتاب الدعوات، باب يا مقلب القلوب ثبت قلبي علي دينك ، (٣٨٦٤) ، وقال : حديث حسن، والإمام أحمد في مسند أم سلمة ، والحاكم في المستدرك : كتاب الدعاء والتكبير ، (١٩٢٦) وقال : صحيح علي شرط مسلم ، وابن حبان في صحيحه : كتاب الرقائق ، باب الأدعية (٩٤٣) وقال الأرنؤوط : إسناده صحيح ..

٣) أخرجه الترمذي في جامعه : كتاب الدعوات ، باب يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث، (٣٨٦٧) وأحمد في مسند ربيعة بن

- وعن ثوبان رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا ، وقال : اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام)[1]

- ومضي إقرار النبي ﷺ قول الداعي : (اللهم إني أسألك بأن لك الحمد، لا إله إلا أنت ، المنان ، بديع السموات والأرض ، يا ذا الجلال والإكرام ، يا حي يا قيوم)[2]

- وعن عائشة رضي الله عنها قالت : (كان رسول الله ﷺ إذا أتي المريض يدعوا له : أذهب البأس رب الناس واشف، أنت الشافي...)[3]

- وعن عبد الله بن ابي أوفي رضي الله عنه قال : (دعا رسول الله ﷺ علي الأحزاب ، وقال : اللهم منزل الكتاب سريع الحساب اهزم الأحزاب..)[4]

– وعن أبي هريرة رضي الله عنه:أنه ﷺ قال لأبي بكر رضي الله عنه: (قل اللهم عالم الغيب والشهادة، فاطر السماوات والأرض ، رب كل شيء ومليكه ...)[5]

عامر ، والحاكم في المستدرك : كتاب الدعاء والتكبير ، (١٨٣٦)وقال صحيح الإسناد .

وقال النووي: (ألظوا) بكسر اللام وتشديد الظاء المعجمة ، معناه : الزموا هذه الدعوة واكثروا منها . [رياض الصالحين ص ٤٧٣ ت الألباني ، الناشر المكتب الإسلامي]

١) رواه مسلم في صحيحه : كتاب المساجد، باب استحباب الذكر ، (١٣٦٢) .

٢) سبق تخريجه .

٣) رواه البخاري في صحيحه :كتاب الطب باب مسح الراقي الوجع بيده اليمي ،(٥٧٥٠) وكتاب المرضي باب دعاء العائد للمريض (٥٦٥٧) ومسلم : كتاب لسلام باب استحباب رقية المريض (٥٨٣٩) وغيرهما .

٤) رواه البخاري في صحيحه : كتاب الجهاد ، باب الدعاء علي المشركين ٢٩٣٣) و كتاب المغازي ، باب غزوة الخندق(٤١١٥) ومسلم في صحيحه : كتاب الجهاد والسير ، باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو (٤٦٤١) وغيرهما .

٥) أخرجه أبو داود في سننه : كتاب الأدب ، باب ما يقول إذا أصبح (٥٠٦٩) والترمذي

- وفي دعاء الاستخارة قوله ﷺ: (وأنت علام الغيوب)[1]

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال :(أغيظ رجل علي الله يوم القيامة وأخبثة وأغيظه عليه رجل كان يسمي ملك الأملاك ، لا ملك إلا الله) وفي رواية (إن أخنع اسم عند الله رجل تسمي ملك الأملاك)(لا مالك إلا الله عز وجل)[2]

أبعد هذا يقول المؤلف إن الأسماء المضافة ليست أسماء لله !!

إن النبي ﷺ يصرح بأن (ملك الملوك) من أسماء الله المختصة به ، وينهي عن التسمي به، والمؤلف يقول: لا ليس هو من أسماء الله !!!

ج – وأما الإجماع : فقد اتفق العلماء اعتبار ما ورد في القرآن أو السنة علي سبيل الإضافة والتقييد من أسماء الله تعالي ، ولم يشذ عنهم – فيما أعلم – سوي ابن حزم .

** ابن تيمية وابن القيم يقران بالأسماء المضافة :

ثم إن من العجب العجاب أن يقول الباحث : " وهذا الشرط أشار إليه ابن تيمية ... "[3] .

وهذا برأيي إما كذب علي الشيخ أو جهل بما سطره الشيخ في كتبه ؛ إذ صرح ابن تيمية فيها بالأخذ بالأسماء المضافة .

ولنتأمل هذا النص : " ومن أسمائه التي ليست في هذه التسعة والتسعين (

في جامعه : كتاب الدعوات ، باب منه (الذكر عند الصباح والمساء) ، (٣٧٢٠) والإمام أحمد في مسند أبي بكر، ومسند أبي هريرة.

وصححه الألباني : صحيح الجامع (٤٠٢)

١) رواه البخاري في صحيحه : كتاب التهجد ، باب ما جاء في التطوع مثني مثني (١١٦٢) ، و كتاب الدعوات ، باب الدعاء عند الاستخارة (٦٣٨٢) عن جابر رضي الله عنه ، و غيره .

٢) رواه مسلم في صحيحه : كتاب الآداب ، باب تحريم التسمي بملك الأملاك وملك الملوك (٥٧٣٤) و (٥٧٣٥)

ومعني أخنع : أوضع وأذل .

٣) أسماء الله الحسني ١ / ٣٥.

أي التي في رواية الترمذي) اسمه السبوح ...وكذلك أسماؤه المضافة مثل: أرحم الراحمين، وخير الغافرين ، ورب العالمين ، ومالك يوم الدين ، وأحسن الخالقين ، وجامع الناس ليوم لا ريب فيه ، ومقلب القلوب ، وغير ذلك مما ثبت في الكتاب والسنة وثبت في الدعاء بها بإجماع المسلمين (تأمل) وليس من هذه التسعة والتسعين " (١).

فالشيخ ينص علي أن هذه الأسماء ثبتت في القران والسنة ، وثبت الدعاء بها فيهما، وعلي ذلك أجمع المسلمون؟

وعلي هذا سار تلميذه ابن القيم ، ومن أقواله في ذلك : ".. وكذلك من تشبه في الاسم الذي لا ينبغي إلا لله وحده ، كملك الأملاك ، وحاكم الأحكام ونحوه .. " (٢) .

فكيف يرفض المؤلف أمرا أجمع عليه المسلمون ؟ !!

*** * لا منافاة بين الحسن والإضافة:**

وأما زعم المؤلف أن الإضافة والتقييد يحدان من إطلاق الحسن والكمال علي الله عز وجل : فغير صحيح ؛ إذ لا منافاة بين الحسن والإضافة ، بل علي العكس ، قد يكون الاسم المضاف أبلغ في الدلالة علي الحسن من غيره ، وتدبر معي اسمه تعالي (ذا الجلال والإكرام) هل الإضافة قيدت الحسن أو زادته ؟

وهل اسم (المسعر) – الذي أثبته المؤلف (٣) – أكمل من (ذي الجلال والإكرام) ؟

---

١) مجموع الفتاوي ٢٢ / ٤٨٥ .

٢) الجواب الكافي ص ١٦٢ .

٣) ويلاحظ أن كثرا من العلماء الذين جمعوا الأسماء الحسني لم يذكروا (المسعر) ضمن أسمائه تعالي ، وهذا ما جعل الدكتور المؤلف يهاجمهم بشدة ، قائلا : " أغلب العلماء الذين تتبعوا الأسماء .. استبعدوا المسعر بلا دليل أو تعليل " [أسماء الله الحسني ١ /٧٨] "

ولكن العجب أنني وجدت ذلك الأمر قد اجتمع عليه أعلام أجلاء كالإمام البيهقي وابن العربي والأصبهاني وابن مندة (وابن حجر) حتي المعاصرين كابن عثيمين وعبد المحسن العباد : جميعهم استبعدوا المسعر " [نفس المصدر والصفحة]

والأدهي من ذلك كله أن المؤلف اتهم هؤلاء العلماء برد أحاديث النبي إتباعا لاستحسانهم ، حيث قال: " والقصد أن الاسم ثابت بالحديث الصحيح وليس لنا أن نرد قول نبينا صلى الله عليه وسلم في تسميته لله بهذا الاسم بناء علي اجتهاد أو استحسان " [نفس المصدر والصفحة]

وإني لأعجب من هذه الجراة والتجني على علماء الأمة !!

ثم انظر إلي أسماء (رفيع الدرجات، غافر الذنب ، قابل التوب، شديد العقاب) هل في هذه الأسماء ما يتنافي مع الجمال والكمال الإلهي ؟!! أليست هذه الأسماء ، وأمثالها ، ذات دلالة بالغة علي التمجيد والتقديس لله تعالي ؟

والغريب أن الباحث يشترط الإطلاق في اللفظ لا المعني ، لنقرأ "وإذا كانت الأسماء الحسني لا تخلو في أغلبها من تصور التقييد العقلي بالممكنات وارتباط آثارها بالمخلوقات كالخالق والخلاق والرازق والرزاق ، أو لا تخلو من تخصيص ما يتعلق ببعض المخلوقات دون بعض كالأسماء الدالة علي صفات الرحمة والمغفرة مثل الرحيم والرءوف والغفور والغفار ؛ فإن ذلك التقييد لا يدخل تحت الشرط المذكور، وإنما المقصود هو التقييد بالإضافة الظاهرة في النص كالغافر والقابل والشديد في قوله تعالي : { غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب }" (١)

وهذا يتناقض تماما مع زعمه أن الإضافة والتقييد يحدان من إطلاق الحسن والكمال علي الله تعالي ؛ فهو

---

١) أسماء الله الحسني ١/ ٣٥ .

حين يشترط الشرط ينظر إلي المعني ومدي دلالة الاسم علي الحسن والكمال ، وحين يطبق الشرط ينظر إلي اللفظ دون المعني.

ومن ثم فهو يهدم بتطبيق الشرط: دليل الشرط ، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخري : فإن اعتراف الباحث بأن أغلب الأسماء الحسني لا تخلو من تخصيص وتقييد ، هو اعتراف ضمني منه بأن التخصيص والتقييد لا يحدان من إطلاق الحسن والكمال علي الله المتعال، وإلا لرفض الأسماء التي جاءت مطلقة كالرحيم والرحمن..

وهاتان الناحيتان قد غابتا عن ذهن المؤلف للأسف !!

قصاري القول : إن هذا الشرط بهذا الفهم اختراع محض لا مستند له من الشرع أو اللغة .(1)

** اضطراب المؤلف في تطبيق هذا الشرط :

هذا وقد اضطرب الباحث اضطرابا شديدا في تطبيق هذا الشرط:

فمرة يقبل المقيد بدعوي اقترانه بالعلو والفوقية ، كقوله تعالي : {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ} [الأنعام : ١٨]وقوله : { وَرَبُّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ } [سبأ : ٢١] ، ومرة يرفض كقوله تعالي: { وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ } [يوسف : ١٨] : وقوله { إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِ الْمَوْتَى} [فصلت : ٣٩]..

فقبل القاهر والحفيظ ورفض المستعان والمحيي ..

وأحيانا يقبل المعروف بالألف واللام كقوله تعالي : {وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ} [الحجر:٢٣] . وأحيانا يرفض المعرف بالألف واللام كقوله تعالي : { أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ @أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ } [الواقعة : ٦٣،٦٤] وقوله: { وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ

١) انظر الإلهيات لأستاذنا المسير ص ١٤٠ .

الْمَاهِدُونَ }[الذاريات: ٤٨] فقبل الوارث ورفض الزارع والماهد..(1) .

وأما الشرط الرابع والخامس فلا خلاف فيهما بين علماء الإسلام إجمالا، وإنما وقع الخلاف في التفصيل والتطبيق..

** رابعا: تعيين الأسماء في رواية الترمذي غير مقطوعة بإدراجه :

وأما قطع الباحث بأن تعيين الأسماء في رواية الترمذي مدرج فيها وليس من كلام النبي صلي الله عليه وسلم ، فليس بسديد ؛ لأن كبار علماء الحديث لم يقطعوا بذلك :

فالبيهقي – وهو من كبار القوم – يقول: " و يحتمل أن يكون التفسير وقع من بعض الرواة ، وكذلك في حديث الوليد بن مسلم ، ولهذا الاحتمال ترك البخاري ومسلم إخراج حديث الوليد في الصحيح "(2)

وكذا قال الإمام البغوي (3)

وابن العربي –وهو كذلك – يقول: " لا يعلم هل تفسير الأسماء في الحديث : هل هو من قول الراوي أو من قول النبي صلي الله عليه وسلم؟"(4)

والحافظ ابن حجر يعدد أسباب ترك الشيخين لحديث الوليد ، فيقول: " .. واحتمال الإدراج " (5) هكذا باستخدام لفظ (احتمال) !!

بل إن ابن حجر ذكر – في نص بالغ الأهمية – أن كثيرا من العلماء حكم بأن تعيين الأسماء من كلام النبي عليه الصلاة والسلام ، حيث قال : " اختلف العلماء في سرد الأسماء هل هو مرفوع أو مدرج في الخبر من بعض الرواة :فمشى كثير منهم علي الأول، واستدلوا به علي جواز تسمية الله تعالي بما لم يرد في القرآن بصيغة الاسم؛

١) انظر المصدر السابق ص ١٤٩ ، و أسماء الله الحسني .١/ ٣٤ – ٣٦ .

٢) الأسماء والصفات ص ١٨.

٣) انظر شرح السنة ٥/ ٣٥ :

٤) الأسنى ص ٨٩ وقارن الفتح ١١/ ٢٢٠.

٥) فتح الباري ١١/ ٢١٩ . وهو نص صريح من شيخ الإسلام ابن حجر بأن كثيرا من العلماء صرح برفع الأسماء الحسنى في حديث الترمذي إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – . فتأمل !

– وإن كان هو : (ابن حجر) رجح أنها مدرجة .

لأن كثيرا من هذه الأسماء كذلك . وذهب آخرون إلى أن التعيين مدرج لخلو أكثر الروايات عنه " [1]

وبهذا يتبين لنا خطأ الصنعاني وابن تيمية في حكايتهما اتفاق الحفاظ على أن سرد الأسماء إدراج من بعض الرواة!!

وقد تناقض الصنعاني مع نفسه في نفس الصفحة التي حكي فيها ذلك ، حين قال : " وعرفت من كلام المصنف أن مراده أن سرد الأسماء الحسني المعروفة مدرج عند المحققين وأنه ليس من كلامه صلي الله عليه وسلم ، وذهب كثيرون إلى أن عدها مرفوع "[2]

وهاكم دراسة مفصلة لروايات سرد الأسماء الحسنى والحكم عليها :

طرق سرد الأسماء :

وقع سرد الأسماء في ثلاثة طرق :

١) نفس المصدر والصفحة.

٢) سبل السلام ١٤١/٤.

الطريق الأول : رواية الوليد بن مسلم.

١ – أخرجها الترمذي في جامعه : كتاب الدعوات ، باب في أسماء الله الحسنى ،حديث رقم (٣٥٠٧) فقال: " حدثنا ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني ، حدثنا صفوان بن صالح ، حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا شعيب بن أبي حمزة ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إن لله تسعة وتسعين اسما مائة غير واحد من أحصاها دخل الجنة .

هو الله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الغفار القهار الوهاب الرزاق الفتاح

العليم القابض الباسط الخافض الرافع المعز المذل السميع البصير الحكم العدل اللطيف الخبير الحليم العظيم الغفور الشكور العلي الكبير

الحفيظ المقيت الحسيب الجليل الكريم الرقيب المجيب الواسع الحكيم الودود المجيد الباعث الشهيد الحق الوكيل القوي المتين الولي الحميد المحصي المبدئ المعيد المحيي المميت الحي القيوم الواجد الماجد الواحد الصمد القادر المقتدر المقدم المؤخر الأول الآخر الظاهر الباطن الوالي المتعالي البر التواب المنتقم العفو الرؤوف مالك الملك ذوالجلال والإكرام المقسط الجامع الغني المغني المانع الضار النافع النور الهادي البديع الباقي الوارث الرشيد الصبور .

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح ، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح وهو ثقة عند أهل الحديث . وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلي الله عليه وسلم، ولا نعلم في كبير شيء من الروايات له إسناد

صحيح ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث "

قال ابن حجر : " ولم ينفرد به صفوان فقد أخرجه البيهقي من طريق موسى بن أيوب النصيبي وهو ثقة عن الوليد " [1]

٢ – فقد قال الإمام البيهقي – في كتابه الأسماء والصفات : باب بيان الأسماء التي من أحصاها دخل الجنة :

" أخبرنا أبو أحمد عبد الله بن محمد بن الحسين المهرجاني العدل ، أنا أبو بكر محمد بن جعفر أبي موسى المزكي ، نا محمد بن إبراهيم العبدي ، نا أبو عمران موسى بن أيوب النصيبي نا الوليد بن مسلم ... " إلخ وساق بقية الإسناد ، وسرد الأسماء ، ثم قال " وفي رواية النصيبي : المغيث بدل المقيت ... "[2] فالحديث ليس غريبا كما قال الترمذي.

١) فتح الباري ١١/ ٢١٩ . وذكر ابن حجر أيضا أن ابن مندة أخرجه كذلك من طريق موسى بن أيوب عن الوليد ، به ..

٢) الأسماء والصفات ص ١٩- ٢٠ .

٣- وأخرجه أيضا من نفس طريق الترمذي : ابن خزيمة في صحيحه [١] :

يقول الأقليشي [٢] : " فهذه الرواية التي رجحها الترمذي على سائر الروايات قد رواها محمد بن اسحاق بن خزيمة عن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني كما رواه الترمذي سواء " [٣]

ويقول ابن حجر – مقارنا بين متني الترمذي وابن خزيمة – : " ووقع في صحيح ابن خزيمة في رواية صفوان أيضا مخالفة في بعض الأسماء : قال الحاكم بدل الحكيم والقريب بدل الرقيب والمولى بدل الوالي والأحد بدل المغني " [٤]

٢- وابن حبان في صحيحه : كتاب الرقائق ، باب الأذكار، حديث رقم (٨٠٩) [٥] فقال : " أخبرنا الحسن بن سفيان ، ومحمد بن الحسن بن قتيبة ، ومحمد بن أحمد بن عبيد بن فياض بدمشق ، واللفظ للحسن ، قالوا : حدثنا صفوان بن صالح الثقفي ، قال: حدثنا الوليد بن مسلم ، قال : حدثنا شعيب بن أبي حمزة ، قال : قال حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ..." وساق الحديث بتمامه .إلا أنه ذكر (الرافع) بدل (المانع) .

---

١) لكني لم أقف في المطبوع منه على ذلك ، وقد أشار ابن خزيمة إلى حديث الأسماء في كتابه التوحيد ..مرارا ، ومن ذلك قوله : " والمقسط أيضا اسم من أسامي الله عز وجل : في خبر أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في أسامي الرب عز وجل فيه (والمقسط) " [التوحيد ص ٣٥، ط دار الحديث – القاهرة ٢٠٠٢م.]

٢) هو أحمد بن قاسم اللخمي الأقليشي الأندلسي ، أبو العباس : عالم بالقراآت والتفسير والحديث . سكن قرطبة ورحل إلى الشرق ، واستقر وتوفى بطليطلة . له كتاب في معاني القرآن ...[انظر : الأعلام للزركلي ١٩٧/١]

٣) الأسنى ص ٩٠ .

٤) فتح الباري ٢٢٠/١١ .

٥) وانظر (موارد ٢٣٨٤).

قلت : وقد صرح الوليد بن مسلم هنا بالتحديث عن شيخه وشيخ شيخه، وكذا الحال بالنسبة لصفوان .. فتأمل.

٣- وأخرجه الحاكم في مستدركه: كتاب الإيمان ،حديث رقم(٤١) فقال: "حدثنا ابوزكريا يحيى بن محمد بن عبد الله العنبري ، ثنا أبو عبدالله محمد ابن إبراهيم العبدي ثنا موسى بن أيوب النصيبي . وحدثنا أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه ، أنبأنا محمد بن أحمد بن الوليد الكرابيسي ، ثنا صفوان بن صالح الدمشقي ، قالا : حدثنا الوليد بن مسلم ...إلخ وسرد نفس أسماء الترمذي ، إلا أنه قال : " المغيث ، وقال صفوان في حديثه : المقيت ، وإليه ذهب أبو بكر محمد بن إسحاق في مختصر الصحيح "

ثم قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين .. ووافقه الذهبي على ذلك في (تلخيص المستدرك) وسكت عنه العراقي في (المستخرج على المستدرك)

٤- وأخرجه البغوي في " شرح السنة ": كتاب الجمعة ، باب أسماء الله الحسنى [١] ،من طريق ابن خزيمة ، به

٥- وأخرجه البيهقي في " الأسماء والصفات " و " السنن الكبرى " و"شعب الإيمان " [٢] من طريق جعفر بن محمد الفريابي عن صفوان ابن صالح ... إلخ ، وسرد نفس الأسماء التي في رواية الترمذي ، ولكن بزيادة (الكافي).

٦- وأخرجه أبو نعيم في طرق الأسماء الحسنى ، حديث رقم(٨) عن الحسن بن سفيان عن صفوان بن صالح... ، بلفظ الترمذي .

---

١) ٧٦/٣ .

٢) انظر : الأسماء ص ١٥-١٦ ، والسنن : كتاب الإيمان باب أسماء الله عز وجل ٢٧/١٠ ، والشعب حديث رقم (٩٧) ١٥/١ .

دراسة لرجال الترمذي وابن خزيمة:

١- إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي أبو إسحاق الجوزجاني:

روى عن: إبراهيم بن العلاء، وأحمد الحضرمي، وصفوان بن صالح الدمشقي... وغيرهم.

وروى عنه: أبوداود، والترمذي، والنسائي ... وجماعة.

وثقه: النسائي، والدارقطني، وابن حبان، وغيرهم.

وقال أبوبكر الخلال: إبراهيم بن يعقوب جليل جدا، كان أحمد بن حنبل يكاتبه ويكرمه إكراما شديدا.

توفي بدمشق سنة (٢٥٦هـ) وقيل غير ذلك [1].

١) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي ٢/ ٢٤٤- ٢٥٠، ت د. بشار عواد، الناشر مؤسسة الرسالة – بغداد، ط٤، ١٤٠٦هـ. وتاريخ دمشق لابن

٢- صفوان بن صالح بن صفوان بن دينار الثقفي مولاهم، الدمشقي مؤذن الجامع:

روى عن: الوليد بن مسلم، ومروان بن محمد، وابن عيينة...وجماعة.

وروى عنه: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وعبد السلام بن عتيق، ويزيد بن محمد .. وخلق.

وثقه: أبوداود، وابن حبان، والغساني، ومسلمة بن قاسم الأندلسي، وأبوعلي الجياني، وغيرهم.[2]

ومر بنا قول الترمذي: هو ثقة عند أهل الحديث.

وقال ابن حجر في "التقريب": ثقة، وكان يدلس تدليس تسوية [3].

عساكر ٢٨١/٧، ت علي شيري، دار الفكر – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٢) انظر: تهذيب الكمال ١٩٤/١٣، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٤/ ٤٢٧، دار الفكر – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣) تدليس التسوية: "هو أن يروي حديثا عن شيخ ثقة غير مدلس، وذلك الثقة يرويه

٣- الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي:

روى عن: شعيب بن أبي حمزة، وسفيان الثوري، وأبي رافع المدني..وخلق.

وروى عنه: أحمد بن حنبل، وصفوان بن صالح، إسحاق بن راهويه ..وغيرهم.

وثقه: ابن سعد (صاحب الطبقات)، والعجلي في "معرفة الثقات"، ويعقوب بن شيبة ..

وقال أبو زرعة الدمشقي: سألت أبا مسهر عن الوليد بن مسلم، فقال:

عن ضعيف، فيأتي المدلس الذي سمع من الثقة الأول غير المدلس فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني، بلفظ يحتمل (كعن) فيستوي الإسناد كله ثقات .. وقد وقع فيه جماعة من الأئمة الكبار .. كالأعمش والثوري .. و بقية بن الوليد والوليد بن مسلم" [التبيين لأسماء المدلسين لإبراهيم بن العجمي الطرابلسي ١/٣٣- ٣٤، ت محمد الموصلي، الناشر مؤسسة الريان – بيروت، ط١، ١٤١٤هـ]

كان من ثقات أصحابنا، وفي رواية من حفاظ أصحابنا.

وقال أحمد: ما رأيت في الشاميين أعقل منه.

وقال ابن المديني: هو رجل أهل الشام وعنده علم كثير.

وقال يعقوب بن سفيان: كنت أسمع أصحابنا يقولون: علم الناس عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم. فأما الوليد فمضى على سنته محمودا عند أهل العلم، متقنا صحيحا، صحيح العلم.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث.

وقد روى له الجماعة (البخاري ومسلم وأصحاب السنن الأربعة) [1].

وبالجملة قال ابن حجر: الوليد بن مسلم.. ثقة، لكنه كثير التسوية، من الثامنة، مات آخر سنة ..

١) انظر: تهذيب الكمال ٣١/ ٩٥- ٩٨، وتاريخ دمشق ٦٣/ ٢٨١ وما بعدها، وميزان الاعتدال للذهبي ٤/ ٣٤٧ وما بعدها، ت محمد علي البجاوي، دار المعرفة – بيروت، ط١، ..

أربع أو أول سنة خمس وتسعين " ومائة [1] .

٤ـ شعيب بن أبي حمزة : واسمه دينار الأموي أبو بشر الحمصي .

روى عن :الزهري ، وأبي الزناد، ونافع ...وغيرهم .

وروى عنه : ابنه بشر ، وبقية بن الوليد ، والوليد بن مسلم ... وعدة .

وثقه : ابن معين ، والعجلي ، وابو حاتم ، والنسائي ، وابن حبان ، ويعقوب بن شيبة ..

وقال الخليلي : هو ثقة متفق عليه..

توفى سنة (١٧٢هـ) [2] .

٥ـ أبوالزناد : هو عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن.

روى عن: أنس ، وعروة بن الزبير، والأعرج .. وجماعة .

وروى عنه:السفيانان، والأعمش، وشعيب بن أبي حمزة .. وغيرهم .

وثقه : أحمد ، والعجلي ، وابن سعد ، والذهبي ..

وقال ابن عدي وابن معين : ثقة حجة .وقال أبو حاتم : ثقة فقيه حجة صاحب سنة.

وقال البخاري : أصح أحاديث أبي هريرة : أبوالزناد عن الأعرج عنه.

مات سنة (١٣٠هـ) وقيل غير ذلك . [3]

٦ـ الأعرج : هو أبوداود عبد الرحمن بن هرمز المدني :

روى عن: أبي هريرة ، وأبي سعيد، وطائفة .

وروى عنه : الزهري، وابوالزناد، وصالح بن كيسان ، وآخرون .

---

1) تقريب التهذيب لابن حجر ٢ / ٢٨٩ ، ت مصطفى عطا ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٥هـ

2) انظر : تهذيب التهذيب ٤ / ٣٠٧-٣٠٨ ، والثقات لابن حبان ٦/ ٤٣٨ ، ت السيد شرف الدين ، دار الفكر ، ط١ ، ١٣٩٥هـ

3) انظر : تهذيب التهذيب ٥/ ١٧٨ ، وميزان الاعتدال ٢/ ٤١٨ .

وثقه : ابن سعد ، وابن المديني ، والعجلي ، والنسائي ، والساجي ، وابن حبان وغيرهم

وقال ابن عدي : أحاديثه مستقيمة كلها .

مات بالإسكندرية سنة (١١٧هـ) [1]

٧ـ الراوي الأعلى(أبو هريرة):

أشهر ما قيل في اسمه واسم أبيه : عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، وقال النووي : إنه أصح .

أسلم سنة (٧هـ) ، ولزم صحبة النبي ﷺ ،وقد أجمع أهل الحديث علي أنه أكثر الصحابة حديثا .

قال البخاري : روي عنه نحو الثمانمائة من أهل العلم ، وكان أحفظ من روى الحديث في عصره .

روى عنه من الصحابة: ابن عمر، وابن عباس ، وجابر ، وأنس .. وغيرهم .

ومن كبار التابعين : سعيد بن المسيب ،وعروة بن الزبير ، والأعرج.. وخلق .

توفي بالعقيق ثم حمل إلى المدينة ، سنة (٥٧هـ) وقيل غير ذلك . [2]

الطريق الثاني : رواية زهير بن محمد عن موسى بن عقبة .

١ – أخرجها ابن ماجه في سننه : كتاب الدعاء ، باب أسماء الله عز وجل، حديث رقم(٣٩٩٤) فقال : " حدثنا هشام بن عمار ، حدثنا عبد الملك بن محمد الصنعاني، حدثنا أبو المنذر زهير بن محمد التميمي ، حدثنا موسي بن عقبة ، حدثني عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلي الله عليه وسلم ، قال : إن لله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدا ، إنه وتر يحب الوتر ، من حفظها دخل

---

1) انظر : تهذيب التهذيب ٦ / ٢٦٠ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٥ / ٥٩ .

2) انظر الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر ٣/ ٤١٨ – ٤٢٢، ت علي البجاوي ، دار الجيل بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـ

الجنة . وهي الله الواحد الصمد الأول الآخر الظاهر الباطن

الخلق البارئ المصور الملك الحق السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الرحمن الرحيم اللطيف الخبير السميع البصير العليم العظيم البار المتعال الجليل الجميل الحي القيوم القادر القاهر العلي الحكيم القريب المجيب الغني الوهاب الودود الشكور الماجد الواجد الوالي الراشد العفو الغفور الحليم الكريم التواب الرب المجيد الولي الشهيد المبين البرهان الرءوف الرحيم المبدئ المعيد الباعث الوارث القوي الشديد الضار النافع الباقي الواقي الخافض الرافع القابض الباسط المعز المذل المقسط الرزاق ذو القوة المتين القائم الدائم الحافظ الوكيل الفاطر السامع المعطي المحيي المميت المانع الجامع الهادي الكافي الأبد العالم الصادق النور المنير التام القديم الوتر الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد.

قال زهير: فبلغنا من غير واحد عن أهل العلم أن أولها يفتتح بقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الأسماء الحسنى " .

واضح من مقارنة روايتي زهير وصفوان أن بينهما اختلافا في ثلاثة وعشرين اسما، ذكرها ابن حجر بقوله: " فليس في رواية زهير (الفتاح القهار الحكم العدل الحسيب الجليل المحصي المقتدر المقدم المؤخر البر المنتقم المغني النافع الصبور البديع الغفار الحفيظ الكبير الواسع الأحد مالك الملك ذو الجلال والإكرام) وذكر بدلها (الرب الفرد الكافي القاهر المبين بالموحدة الصادق الجميل البادي .. القديم البار .. الوفي البرهان الشديد الواقي .. القدير الحافظ العادل المعطي العالم الأحد الأبد الوتر ذو القوة) " [1] .

٢ـ وأخرجها أيضا أبونعيم في طرق الأسماء الحسنى " حديث رقم

---

١) الفتح ١١ / ٢٢٠ .

(١٨) فقال : " حدثنا أبو محمد بن حيان ، حدثنا أبو العباس محمد بن احمد بن سليمان الهروي ، ثنا أبو عامر، ثنا الوليد بن مسلم : ثنا زهير بن محمد التميمي ، عن موسى بن عقبة ، عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ، قال .. ـ فذكره وسرد الأسماء .

قلت : وقد وقع بين رواية الوليد هذه ورواية الصنعاني التي قبلها اختلاف بالزيادة والنقص ؛ فليس في رواية الوليد (الرحمن الرحيم القادر القاهر العلي الماجد الواجد الوالي الراشد الواقي المقسط الفاطر السامع التام) وذكر بدلها (الهادي القهار العليم الولي الواحد الرشيد الحميد الوفي الوافي العادل الحق)

٣ـ وأخرجه أبو الشيخ ابن حبان من رواية أبي عامر القرشي عن الوليد بن مسلم .. فقال : حدثني زهير بن محمد عن موسى بن عقبة عن الأعرج عن أبي هريرة : قال زهير فبلغنا أن غير واحد من أهل العلم قال إن أولها أن تفتتح بلا إله إلا الله ، وسرد الأسماء.[1]

دراسة لرجال ابن ماجه :

١ـ هشام بن عمار بن نصير السلمي الدمشقي ..

روى عن: عبد الملك بن محمد الصنعاني ، ومعروف الخياط، ومالك بن أنس وخلق .

وروى عنه : البخاري ، وأبوداود، والنسائي ، وابن ماجه وغيرهم .

وثقه ابن معين ، وابن حبان ، والعجلي . وقال الدارقطني وأبوحاتم والنسائي والعجلي (مرة) : صدوق . وقال مسلمة : تكلم فيه . وقال المروزي عن أحمد: هشام طياش خفيف.

---

١) السابق ١١/ ٢١٩ . ولم أقف علي كتاب أبي الشيخ .

وقال ابن حجر : صدوق .. مات سنة خمس وأربعين (ومائتين) على الصحيح .[1]

٢ـ عبد الملك بن محمد الحميري الصنعاني (نسبة إلى صنعاء دمشق)..

روى عن : زهير بن محمد ، وثابت بن عجلان ، وحريز بن عثمان وجماعة .

وروى عنه: هشام بن عمار ، وعمرو بن عثمان ، وداود بن رشيد وغيرهم .

قال أبوحاتم الرازي : يكتب حديثه ، وسئل عنه دحيم فكأنه ضجّع، وقال أبو حاتم ابن حبان : لايجوز الاحتجاج بروايته ، وقال أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمن : ثقة[2]

٣ـ زهير بن محمد الخراساني المروزي : أبو المنذر ..

روى عن : موسى بن عقبة ، وزيد بن أسلم ، وحميد الطويل وغيرهم.

وروى عنه : عبد الملك الصنعاني، وأبو داود، والوليد بن مسلم وجماعة.

قال حنبل عن أحمد : ثقة ، وقال عثمان عن يحيى : ثقة .. ، وقال ابن شيبة : صدوق صالح الحديث ، وقال عثمان الدارمي وصالح محمد : ثقة صدوق ، زاد عثمان : وله أغاليط كثيرة ، وقال أبو حاتم : محله الصدق وف حفظه سوء ، وقال العجلي : لابأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : يخطئ ويخالف... مات سنة (١٦٢هـ)[3]

٤ـ موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي ...

روى عن : الأعرج ، وعكرمة ، وعروة بن الزبير وآخرين.

١) يراجع : تهذيب الكمال ٣/ ٢٤٢- ٢٤٩ ، وتهذيب التهذيب ١١/ ٤٧- ٤٩ ، وتقريب التهذيب ٢٦٨/٢.

٢) انظر : تهذيب الكمال ١٨ / ٤٠٥ – ٤٠٧ .

٣) انظر: تهذيب التهذيب ٣/ ٣٠٢ .

وعنه : زهير بن محمد ، وإسماعيل بن عياش ، وإبراهيم بن طهمان ، وغيرهم .

وثقه : مالك وأحمد وابن سعد وأبو حاتم وابن حبان وابن معين ...[1]

٥ ، ٦ – وأما الأعرج ، وأبو هريرة ، فقد ترجمت لهما سابقا .

وبالجملة :فقد حكم الإمام البوصيري على حديث ابن ماجة بالضعف ، فقال : "وإسناد طريق ابن ماجة ضعيف لضعف عبد الملك بن محمد "[2] بينما حكم القرطبي على سنده بالحسن[3]

الطريق الثالث : رواية عبد العزيز بن الحصين عن أيوب السختياني عن ابن سيرين عن أبي هريرة ..

١ـــ خرجها الحاكم في مستدركه: في كتاب الإيمان ، حديث رقم (٤٢) فقال : " حدثنا .. أبو محمد عبد الرحمن بن حمدان الجلاب ، بهمدان ، ثنا الأمير أبو الهيثم خالد بن أحمد الذهلي ، بهمدان ، ثنا أبو أسد عبد بن محمد البلخي ، ثنا خالد بن مخلد القطواني .

حدثناه محمد بن صالح بن هانئ ، وأبو بكر بن عبدالله ، قالا ثنا الحسن بن سفيان ، ثنا أحمد بن سفيان النسائي ، ثنا خالد بن مخلد ، ثنا عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان ، ثنا أيوب السختياني ، وهشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : (إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة :

الله الرحمن الرحيم الإله الرب الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الحليم العليم السميع البصير الحي القيوم الواسع اللطيف الخبير الحنان

١) يراجع : تهذيب الكمال ٢٩ / ١١٥- ١٢١،وتهذيب التهذيب ١٠/ ٣٢١- ٣٢٣.

٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ٣/ ٢٠٨ .

٣) انظر الأسنى ص ٩٣ .

المنان البديع الودود الغفور الشكور المجيد المبدئ المعيد النور الأول الآخر الظاهر الباطن الغفار الوهاب القادر الأحد الصمد الكافي الباقي الوكيل المجيد المغيث الدائم المتعالي ذو الجلال والإكرام المولي النصير الحق المبين الباعث المجيب المحيي المميت الجميل الصادق الحفيظ الكبير القريب الرقيب الفتاح التواب القديم الوتر الفاطر الرزاق العلام العلي العظيم الغني المليك المقتدر الأكرم الرءوف المدبر المالك القدير الهادي الشاكر الرفيع الشهيد الواحد ذوالطول ذوالمعارج ذوالفضل الخلاق الكفيل الجليل الكريم.)

قال الحاكم: "هذا حديث محفوظ من حديث أيوب وهشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مختصرا دون ذكر الأسامي الزائدة فيه كلها في القرآن ، وعبد العزيز بن الترجمان ثقه، وإن لم يخرجاه ، وإنما جعلته شاهدا للحديث الأول " أي حديث الوليد.. هكذا قال،ولكن تعقبه الذهبي بقوله:

" بل ضعفوه " يعني عبد العزيز بن الحصين [١] . وتعقبه أيضا ابن حجر بقوله : " بل متفق على ضعفه ، وهاه البخاري ومسلم وابن معين " [٢] وهذا ما قرره البيهقي كما في الفقرة التالية.

٢- وخرجها البيهقي في الأسماء والصفات ، باب بيان اسماء الله جل ثناؤه أسماء أخر،من طريق الحاكم، به . ثم قال :" تفرد بهذه الرواية عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان وهو ضعيف عند أهل النقل .." [٣] وكذا فعل البيهقي في كتابه " الاعتقاد " [٤]، إلا أنه أضاف أربعة أسماء سقطت من نص الحاكم ، وهي (البادي العفو الحميد المحيط)

١) المستدرك على الصحيحين مع تعليقات الذهبي في التلخيص ١/ ٦٣.

٢) تلخيص الحبير لابن حجر ٤/ ٢٥٣٩- ١٥٤١ .

٣) الأسماء والصفات ص ١٨ .

٤) ص ٥١ .

٣- وأخرجها أيضا أبونعيم في " طرق الأسماء الحسنى " حديث رقم(٢٣) من عدة طرق : عن خالد بن مخلد عن عبد العزيز بن الحصين ... ، فذكره ثم قال : " السياق للحسن بن سفيان " ، ولكن فيه زيادة ونقصان عن رواية الحاكم ، فليس فيه (الحنان الرقيب الرفيع الوتر الفاطر العلام الأكرم الخلاق الجليل) وذكر بدلا منها (الغفور الحميد الولي الوارث المبين المحيط الفاتح القاهر الملك القادر الرفيق).

٤- و " جعفر الفريابي في الذكر"[١].

قلت : قد بان من كلام البيهقي والذهبي وابن حجر أن إسناد هذه الطريق ضعيف ؛ لاتفاق المحدثين على ضعف عبد العزيز بن الحصين ، وما سواه – من رجال الإسناد – إما ثقة أو صدوق أو له متابع .. ومن ثم فلا نطول بذكر ترجمة كل راو على حدة.

رواة الحديث كلهم ثقات :

وبهذا يتضح لنا أن رواة حديث سرد الأسماء ، عند الترمذي وابن خزيمة وابن حبان ، كلهم ثقات .

وقد صرح صفوان بالتحديث عن شيخه وشيخ شيخه ، كما صرح الوليد بن مسلم بذلك عن شيخه ، عند الترمذي وغيره ، وصرح بالتحديث عن شيخ شيخه ، عند ابن حبان : وذلك دفعا لما يقال عن تدليسهما .هذا بالإضافة إلى المتابعات التي ذكرناها عند بيان طرق الحديث.

وعليه : فإن الحديث صحيح .

وقد صححه من أئمة الحديث كل من : ابن خزيمة ،وابن حبان ، والحاكم، والذهبي ، وابن الحصار، والقرطبي [٢]

١) ذكره ابن حجر : الفتح ١١/ ٢١٩ ، ولم أقف عليه .

٢) انظر الأسنى ص ٨٨- ٩٧ . وتفسيره (الجامع لأحكام القرآن) تفسير آية الأعراف : ١٨٠.

وحسنه الإمام النووي [1]، ووافقه الشوكاني [2]

فإن قيل : لم لم يصححه الترمذي؟

قلت أجاب عن ذلك ابو الحسن ابن الحصار فقال : " رواة هذا الحديث كلهم ثقات ، وإنما لم يصححه الترمذي – رحمه الله – لأن هذه التي ذكر فيها الأسماء معارضة عنده لرواية من روى الحديث ولم ينص على الأسماء، وأنت تعلم بأدنى أن ليست هذه معارضة ، فيحتاج إلي الترجيح بين الرواة ، وإذا كان الراوي الذي ذكر الأسماء في روايته عدلا ، فزيادة العدل مقبولة ... بل الأقرب أن يقال : إنما أسقطها من قصر حفظه عن الإتيان بها على وجهها"[3]

---

١) انظر الأذكار له ، باب أسماء الله الحسنى ، ص ١٠٠ ، دار الفكر – بيروت ، ١٤١٤هـ.

٢) انظر تحفة الذاكرين له ، ص ٨١-٨٤ ، الناشر دار القلم – بيروت ، ط١ ، ١٩٨٤م.

٣) الأسنى ص ٩٢ ، ٣٦ .

فإن قيل : فما العلة في ترك الشيخين لهذا الحديث ؟

قلت : أجاب عن هذا الإمام الحاكم بقوله : " العلة فيه عندها أن الوليد بن مسلم تفرد بسياقته بطوله ، وذكر الأسامي فيه ، ولم يذكرها غيره، وليس هذا بعلة ؛ فإني لا اعلم اختلافا بين أئمة الحديث أن الوليد بن مسلم أوثق وأحفظ

وأعلم وأجل من أبي اليمان وبشر بن شعيب وعلي بن عياش وأقرانهم من أصحاب شعيب " [4].

يشير الحاكم إلي أن بشرا وعليا وأبا اليمان رووه عن شعيب بدون سياق الأسماء : فرواية أبي اليمان عند البخاري ورواية علي عند النسائي ، ورواية بشر عند البيهقي [5]

---

٤) المستدرك ١ /٦٣.

٥) فتح الباري ١١ / ٢١٩ بتصرف .هذا وقد أخرجه بدون سياق الأسماء : البخاري في صحيحه : كتاب الشروط ، باب ما يجوز من الاشتراط (٢٧٣٦) ، وفي كتاب التوحيد ،

وقد وافقه الإمام الذهبي علي هذا التعليل [1]

ولكن الحافظ ابن حجر قال – مستدركا على الحاكم – : " وليست العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط ،بل الاختلاف فيه ، والاضطراب، وتدليسه ، واحتمال الإدراج " [2] .

قلت : أما احتمال الإدراج : فقد أجاب عنه ابن الحصار والقرطبي ،

باب إن لله مئة اسم إلا واحدة ، من طريق أبي اليمان عن شعيب ، به . وأحمد من طريق محمد عن أبي الزناد (٢/٢٥٨) به . والبخاري أيضا في كتاب الدعوات ، باب لله مئة اسم غير واحدة (٦٤١٠) . ومسلم في صحيحه : كتاب الذكر والدعاء ، باب في أسماء الله تعالى (٢٦٧٧) . والترمذي : في كتاب الدعوات (٣٥٠٨) . والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ١٤- ١٥) كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد ، به ، دون سرد الأسماء [انظر هامش صحيح ابن حبان ٩١/٣ تخريج الأرنؤوط ،ط مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٩٧م]

١) انظر المستدرك مع تعليقات الذهبي ١/ ٦٣.

٢) الفتح ١١/ ٢١٩ .

قائلين : هذا " احتمال يتطرق لكل حديث ، فيلزم طرح كل حديث والتوقف عنه ، وكل اعتراض يؤدي إلي هذا فهو باطل مردود ، ولا ينبغي أن ترد الآيات والأحاديث بالاحتمال العقلي ، وإنما تحمل الآي والأحاديث علي الاحتمال اللغوي .." [3]

وقال الإمام الشوكاني – ردا على القول بأن بعض أهل العلم جمعها من القرآن – : هذا القول " غير سديد ، ومجرد بلوغ واحد أنه رفع ذلك لا ينتهض لمعارضة الرواية ولا يدفع الحديث بمثله .. " [4]

وأما التدليس : فقد صرح فيه بالتحديث ، كما أسلفت .

وأما الاختلاف بالزيادة والنقصان: فأمر لا تخلوا منه كثير من الأحاديث ، وهو يرجع إلي قوة الحفظ أو ضعفها..

---

٣) الأسنى ص ٩٢- ٩٣ .

٤) تحفة الذاكين ص ٨٣ .

وعلي أية حال : فإن الحافظ ابن حجر ذهب إلى ان رواية الوليد عن شعيب " هي أقرب الروايات إلى الصحة " [1] وقال البوصيري : " وطريق الترمذي أصح شئ في الباب "[2].

وجملة القول : إن أئمة الحديث إختلفوا فى رفع سرد الأسماء أو إدراجه لكنهم اتفقوا أو كادوا على قبول هذه الأسماء وهذا ما نجليه فى السطور التالية :

قبول الأمة لرواية الترمذي :

لقد قبلت جماهير الأمة – علماء وعامة – هذه الرواية :

وهذه طائفة من أقوال العلماء في ذلك :

١- قال الأقليشي : " أولي الروايات بالتعويل عليها ما رواه الترمذي ، فإنه حكم أنها أصح رواية رويت في الأسماء المعدودة ، وحسبكم

١) الفتح ١١/ ٢١٩.

٢) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ٣/ ٢٠٨

ما حكم به الترمذي ، لكونه من أئمة صناعة الحديث " [3]

وقال : " وعلي هذه الرواية عول أكثر الشارحين للأسماء " [4] وكذا قال ابن حجر [5]

٢- وقال الغزالي : " وقد قبل الجماهير روايته المشهورة التي أجرينا شرحها علي منوالها " [6]

٣- وقال ابن برجان [7] : " إن الروايات التي جاءت بتعداد الأسماء .. قد أتت من طرق شتي ، وكلها حق وأسماء لله عز وجل" [8]

٤- وقال ابن الحصار : "وهذا الحديث عندي حجة يجب قبوله والعمل به والرجوع إليه " [9]

٣) الأسنى ص ٩٠ .

٤) الأسنى ص ٩٠ .

٥) انظر الفتح ١١ / ٢١٩ ..

٦) المقصد الأسنى ص ١٣٦.

٧) هو عبد السلام بن عبدالرحمن بن محمد اللخمي الاشبيلي الإفريقي الأصل، المعروف بابن برّجان : مفسر ، مقرئ ، محدث ، متكلم ، صوفي ، مشارك في الهندسة والحساب . من تصانيفه : الإرشاد في تفسير القرآن ، وشرح الأسماء الحسنى في مجلدين .. توفي سنة (٥٣٦هـ)[انظر : الأعلام للزركلي ٤/ ٦].

٨) الأسنى ص٨٩ ، ٩٣ .

٩) الأسنى ص٨٩ ، ٩٣ .

٥- وقال الرازي : " إن كثيرا من العلماء سلموا أن هذه الرواية المشتملة علي ذكر الأسماء ليست في غاية القوة، إلا أن هذه الأسماء والصفات لما كان أكثرها مما نطق به القران والأحاديث الصحيحة ودل العقل علي ثبوت مدلولاتها بأسرها في حق الله تعالي : كان الأولي قبول هذا الخبر " [1] وقال ابن الوزير نحوه [2].

٦- وقال الألوسي : " إن هذه الأسماء المذكورة .. لا مانع من الدعاء بها .. وكلها حسني " [3].

٧- بل وذهب القرطبي إلي أن هذه الأسماء أجمع العلماء علي صحتها وقبولها . فقال: " وأجمعت علي التسمي به جميع الأمة ، والإجماع في الأسماء دليل ثابت بنص القران ، وما

١) لوامع البينات ص ٧٨

٢) انظر إيثار الحق ص ١٦٣.

٣) تفسير الألوسي : تفسير آية الأعراف (١٨٠).

تواتر عن النبي صلي الله عليه وسلم وهي هذه " فذكرها [4].

وأشار الألوسي في " تفسيره " [5] إلى حصول الإجماع على ما في حديث الترمذي.

هذا وقد أشار الدكتور الرضواني إلى ذلك مرارا ، ومن ذلك قوله : إن أسماء الترمذي " اشتهرت على ألسنة العامة والخاصة منذ أكثر من عشرة قرون " [6] وقوله : لقد " حفظها الناس لأكثر من ألف عام ، وأنشدها كل منشد،وكتبت في كل مسجد"[7]

فيا سبحان الله !!

الأمة قبلت الأسماء ، والدكتور المؤلف يرفض ؟!!!

بل ويتهم علماء الأمة بترك النص إتباعا لاستحسانهم .. ؟!!!

٤) الأسنى ص ١١٦.

٥) انظر تفسيره للآية المذكورة .

٦) أسماء الله الحسنى ١/ ٧ ، ٩٧

٧) أسماء الله الحسنى ١/ ٧ ، ٩٧

وهذا ، مع كونه خطأ علميا ، خطيئة تستوجب الاستغفار والاعتذار..

* * وأخيرا: توصية لمجمع البحوث:

لقد اتخذ الدكتور المؤلف من "تصريح الأزهر " سندا ، بأن كل ما ذهب إليه هو الحق دون ما عداه ، وأنه يمثل الرأي الصحيح الوحيد الذي يجب أن يأخذ الناس به ويعملون بمقتضاه ..

وهذا غير صحيح البتة ؛ لأن تصريح مجمع البحوث بالأزهر إنما يؤكد على نقطة واحدة : هي موافقة الكتاب (أو الشريط أو الأسطوانة) للعقيدة الإسلامية في ثوابتها العامة وأصولها المتفق عليها.

وأما عرض الآراء والترجيح بينها فليس مما يهتم به المجمع ، فهو لا يدخل طرفا في المناقشة ؛ ولهذا قد تجد في الكتب التي نالت تصريح الأزهر آراء ضعيفة أو مرجوحة ، بل وباطلة أحيانا ، كما نراه في كتاب " الخلق من العرش إلى الفرش " الذي يروج لفكر متخلف ينابذ العلم الحديث ويدعو إلى الخرافة .

وكما نراه في كتاب " أبي آدم " الذي يزعم مؤلفه أن آدم ليس أول إنسان من نوعه ، بل سبقه أناسي آخرون !!

فهل يوافق الدكتور الرضواني على ما ورد في الكتابين : لمجرد أنهما حصلا على تصريح الأزهر؟!! ولن يوافق هو فإن علماء الأزهر أنفسهم رفضوا ما جاء فيهما !!

وهذا ما حدث بالضبط مع (اسطوانة) الدكتور، حيث قال المجمع " وليس على الاسطوانة المذكورة ما يتعارض مع العقيدة الإسلامية " أي من حيث ثوابتها العامة وأصولها المتفق عليها.

وليس معنى هذا ، بالطبع ، أن المجمع أو علماء الأزهر يوافقون على ما جاء فيها ، بل على العكس من

ذلك تماما رفضوه ، وأعلنوا للناس بطلانه ...

لذا : أضم صوتي إلى صوت أستاذنا الدكتور محمد المسير ، في مطالبته لمجمع البحوث بأن يضيف إلى تصريحه عبارة " والآراء الواردة في الكتاب تعبر عن فكر صاحبها فقط بلا مسؤلية على المجمع " (1).

* * *

١) انظر الإلهيات في العقيدة الإسلامية ص ١٥٠ .

الخاتمة

وبعد ؛؛؛ فقد تمخض البحث عن النتائج التالية :

١ـ أن علماء الإسلام اختلفوا في أسماء الله تعالى : هل هي توقيفية أو اجتهادية ؟ ولكل وجهة..

٢ـ وأنهم اتفقوا – أو كادوا – على أن أسماءه تعالى ليست منحصرة في تسعة وتسعين ؛ بل المذكور في الكتاب والسنة أكثر من ذلك بكثير!!

٣ـ وأن جمهورهم الأعظم – سلفا وخلفا –يجيز الاشتقاق من الأفعال الإلهية ، وفق ضوابط جلية ، وقد أقرهم على ذلك خير البرية !!

٤ـ وان الأسماء المضافة ذات دلالة بالغة على التمجيد والتقديس للخالق العزيز.

وقد أطلقها الله على نفسه ، ودعا النبي بها ربه ، وأقر ووصى بالدعاء

بها صحبه ، وهي عن التسمي ب " ملك الملوك " ونحوه ، وعلى ذلك سار الجميع دون رهبة .!!!

٥- وأن الأسماء الحسنى التي جاءت في رواية الترمذي إنما هي أسماء صحيحة ، وقد تلقتها خير أمة بالقبول ، ورجوا بالدعاء بها جنة الغفور ومجاورة الرسول !!!

كل هذا خلافا لمزاعم الدكتور محمود عبدالرازق في كتابه " أسماء الله الحسنى" الذي ردد فيه مزاعم (ابن حزم الظاهري) وأحياها بعد موات!!

وعليه : فإني أوصي الدكتور بإعادة كتابة هذا الكتاب ، مراعيا الأمور التالية :

١- إسقاط شرطي الإطلاق والنصية !!

٢- تقديمه للقراء على أنه أنموذج لتسعة وتسعين اسماً من أسماء الله تعالى العلية .

٣- اعتذاره عن إساءته لعلماء الأمة المحمدية .. ؟!!!

اللهم قد بلغت ، اللهم فاشهد .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

أهم المصادر

أولا : القرآن الكريم وكتب السنة النبوية .

ثانيا : كتب العلماء :

١- إثبات أن المحسن من أسماء الله الحسنى : بحث للدكتور عبد الرازق بن عبدالمحسن العباد ، منشور بمجلة البحوث الإسلامية ، الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء السعودية ، العدد ٣٦.

٢- أحكام القرآن : لابن العربي (ت ٥٤٣هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، الناشر دار الفكر العربي ..

٣- أسماء الله الحسنى: لابن القيم (ت ٧٥١هـ) ، جمع وتحقيق محمد أحمد عيسى ، الناشر دار الغد الجديد – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

٤- أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة : للدكتور محمود عبد الرازق الرضواني ، الناشر مكتبة دار الرضواني – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

٥- الأسماء والصفات : للبيهقي (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق زاهد الكوثري ، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث – مصر ، ط١ ..

٦- الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى : للقرطبي (٦٧١هـ)، تحقيق الشحات الطحان ، الناشر مكتبة فياض – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

٧- الإلهيات في العقيدة الإسلامية : لإستاذنا الدكتور محمد المسير ،الناشر مكتبة الإيمان – القاهرة، ط٣ ،٢٠٠٦م .

٨- إيثار الحق على الخلق : لابن الوزير، الناشر دار الكتب العلمية – بيروت ، ط٢ ،١٤٢٧هـ – ١٩٧٨م .

٩- دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية : تحقيق د / الجليند ، الناشر مؤسسة علوم القرآن – دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٤هـ .

١٠- سبل السلام شرح بلوغ المرام : للصنعاني ، الناشر دار المنار – القاهرة ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .

١١- شرح العقيدة الأصفهانية : لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) تقديم حسنين مخلوف ، الناشر دار الكتب الإسلامية – مصر ..

١٢- شرح المقاصد : لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣هـ) تحقيق د / عبد الرحمن عميرة ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م .

١٣- صحيح مسلم بشرح النووي (ت ٦٧٦هـ) الناشر مكتبة الصفا – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

١٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) تحقيق محب الدين الخطيب، الناشر المكتبة السلفية – القاهرة ، ط٣، ١٤٠٧هـ .

١٥- الفصل في الملل والهواء والنحل :لابن حزم ، تحقيق عادل سعد، الناشر دار ابن الهيثم – القاهرة ، ط١، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .

١٦- اللمع في الرد أهل الزيغ والبدع : للأشعري (ت ٣٣٠هـ) تحقيق د/ حمودة غرابة ، الناشر المكتبة الزهرية للتراث – مصر ..

١٧- لوامع البينات شرح أسماء الله الحسنى والصفات : للرازي (٦٠٦هـ) تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، الناشر المكتبة الزهرية للتراث – مصر ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.

١٨- نظرات في أسماء الله الحسنى : لإستاذنا الدكتور حبيب الله حسن أحمد ، مطبعة الحسين الإسلامية – مصر ، ط١ ..

١٩- المحلى لابن حزم (جزء العقيدة منه) نشره د / أحمد حجازي السقا تحت عنوان " علم الكلام على

مذهب أهل السنة والجماعة " المكتب الثقافي – القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٨ م.

٢٠- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين : لابن القيم ، تحقيق عبد الله المنشاوي ، الناشر دار المنار – القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٣م .

٢١- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين : للأشعري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الناشر المكتبة العصرية – بيروت ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

٢٢- المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى : للغزالي (ت ٥٠٥هـ) الناشر مكتبة الجندي – مصر..

٢٣- مجموع الفتاوى : لابن تيمية ، جمع وترتيب ابن قاسم النجدي، ط٢ ، ١٣٩٩هـ .

* * *

فهرس الموضوعات